

Distr.: General
16 October 2008

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق

الاجتماع الثاني

نيروبي، كينيا، ٦ - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق عن أعمال اجتماعه الثاني

معلومات أساسية

١ - اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) في دورته الرابعة والعشرين التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٧ المقرر ٣/٢٤ رابعاً الذي يمثل آخر حلقة في سلسلة المقررات المعنية بالزئبق. وفي ذلك المقرر، خلص مجلس الإدارة إلى أنه رغم ما تحقق من تقدم منذ عام ٢٠٠٥ في إطار برنامج الزئبق لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ما زال يتعين القيام بعمل دولي طويل الأجل للحد من المخاطر التي يشكلها الزئبق على صحة الإنسان والبيئة ولذلك، فإن من الضروري استعراض التدابير الطوعية المعززة الممكنة والصكوك القانونية الدولية الجديدة أو القائمة كخيارات للتصدي للتحديات التي يشكلها الزئبق.

٢ - وأنشأ المجلس بمقتضى المقرر ذاته، فريقاً عاماً مخصصاً مفتوحاً العضوية يتكون من الحكومات ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وممثلي أصحاب المصلحة يتولى، رهناً بمراعاة الاختصاصات الواردة في الفقرة ٣٠ من المقرر، ومهتدياً بالأولويات المتعلقة بالحد من المخاطر التي تشكلها إطلاقات الزئبق الواردة في الفقرة ١٩ من المقرر، استعراض وتقييم الخيارات بشأن التدابير الطوعية المعززة، والصكوك القانونية الدولية الجديدة والقائمة. وطلب المقرر أن يجتمع الفريق العامل مرتين، مرة قبل الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في شباط/فبراير ٢٠٠٨، ومرة قبل الدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى، التي تقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠٠٩. كما طلب من الفريق العامل تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس/المنتدى خلال

دورته الاستثنائية العاشرة، وتقرير نهائي يعكس جميع وجهات النظر التي جرى الإعراب عنها ويقدم خيارات وأي توصيات بتوافق الآراء إلى المجلس/المنتدى خلال دورته العادية الخامسة والعشرين. ودعا المقرر أيضاً فرع المواد الكيميائية في شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تقديم الخدمات للفريق العامل المخصص في شكل أمانة وإعداد التقارير التحليلية والملخصات اللازمة لعمله.

٣ - وركز الفريق العامل عمله خلال اجتماعه الأول على دراسة عن الخيارات المطروحة للرقابة العالمية على الزئبق (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.1/2) كانت الأمانة قد أصدرت تكليفاً بإعدادها لتيسير عمل الفريق العامل. ونظر الفريق العامل في الدراسة وفقاً لاقتراح قدمه الرئيس: حيث نظر الفريق العامل بالنسبة لكل مجال من مجالات الأولوية المبينة في الفقرة ١٩ من المقرر ٣/٢٤ رابعاً فيما إذا كانت الدراسة تمثل أساساً جيداً للنقاش، وما إذا كانت توفر عرضاً عاماً جيداً لتدابير التصدي الممكنة لتحقيق مختلف الأهداف الاستراتيجية، وما إذا كان ينبغي النظر في أي خيارات إضافية غير محددة في الدراسة. كما درس الإطار الذي يمكن أن تنفذ في نطاقه الخيارات الخاصة بكل مجال من مجالات الأولوية على أفضل وجه، بما في ذلك المدى الذي يمكن أن تتلاءم فيه مختلف أشكال التدابير الملزمة قانوناً والطوعية. ويرد موجز مناقشات الفريق في تقرير اجتماعه الأول (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.1/6).

أولاً - افتتاح الاجتماع

٤ - عقد الاجتماع الثاني للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالزئبق في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وكان الغرض من الاجتماع هو الانتهاء من وضع التقرير الذي طلبه المقرر ٣/٢٤ رابعاً والذي "يعكس جميع وجهات النظر التي جرى الإعراب عنها، ويقدم خيارات وأي توصيات بتوافق الآراء" بشأن الطريقة التي يمكن بها التصدي للتحديات التي يشكلها الزئبق والتي سوف تقدم لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي خلال دورته العادية الخامسة والعشرين في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٥ - وأعلن السيد جون روبرتس رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، افتتاح الاجتماع في الساعة ١٠/١٠ من صباح يوم الاثنين ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ورحب بالمشاركين في الاجتماع وقدم الشكر لمختلف البلدان المانحة على ما قدمته من دعم لتيسير عقد الاجتماع. كما رحبت السيدة اليس كاوديا، أمينة البيئة في وزارة البيئة والموارد المعدنية في كينيا بالمشاركين. وقدمت السيدة أنجيلا كروبر نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ملاحظات افتتاحية.

٦ - وأعربت السيدة كاوديا عن سرورها العظيم بالترحيب، نيابة عن حكومتها بالمشاركين في بلدها وقدمت الشكر للأمانة والمشاركين لما قدموه من إسهام في الاجتماع الحالي، وأشارت إلى أنهم يواجهون مهمة كبيرة. وقالت إن كينيا تشارك في الموقف الذي اتخذه إقليم أفريقيا بأن ثمة حاجة إلى صك ملزم قانوناً للتصدي للتحديات العالمية التي يشكلها الزئبق، وشرحت الإجراءات التي اتخذها بلدها للحد من استخدام الزئبق والتي تضمنت الاسترجاع والإصلاح وإعادة التدوير وإزالة منتجات

تفتيح لون البشرة التي تحتوي على زئبق من الأسواق، وقد أجرى بلدها عمليات رصد منتظمة للانبعاثات المائية، ولا سيما التصريفات في بحيرة فيكتوريا، وهي العمليات التي أثبتت أن الأسماك والمياه لا تحتوي على مستويات كبيرة من الزئبق. وحث الفريق العامل على وضع توجيهات واضحة بشأن المقررات التي ستتخذ على المستوى العالمي.

٧ - ونقلت السيدة كروبر في معرض ترحيبها بالمشاركين تمنيات السيد أكيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع توقعاته الكبيرة بالخروج بنتيجة لمداولاتهم. وقالت إن استمرار وجود الزئبق في البيئة يشكل خطراً على الصحة في العالم حيث أنه ينتقل من خلال السلسلة الغذائية للبشر، ويعرض أكثر الفئات ضعفاً وهي فئة الأطفال والرضع، لآثار دائمة. وهذه الآثار تتخطى الحدود إلا أنها أشد وضوحاً في البلدان النامية التي يفتقر الكثير منها إلى قدرات استشارة الوعي وتنفيذ التدابير الوقائية. ولذا فإن ثمة حاجة إلى استجابة عالمية، ويتعين على الحكومات إصدار التزام شامل بوضع ترتيبات عالمية فعّالة للتصدي للتحديات التي يشكلها الزئبق.

٨ - وقالت إن الإجراءات الوطنية والإقليمية التي اتخذت حتى الآن للحد من إطلاق الزئبق كانت مثيرة للإعجاب. ويمكن أن تصبح هذه الإجراءات جزءاً من حل عالمي إلا أنها لن تكون كافية إذا انطوت على مشاركة بعض البلدان فقط. وما لم يتم خفض جميع مصادر الزئبق، سوف تنتقل سلاسل الإمدادات من بلد لآخر. وثمة حاجة إلى آليات لمساعدة البلدان غير الماكلة في استكشاف السبل والوسائل اللازمة لتنفيذ خفض انبعاثات الزئبق في البيئة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيات المتوافرة.

٩ - وأكدت أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتوقع أن يتلقى اقتراحاً واضحاً أو خيارات حسنة التحديد لينظر فيها خلال دورته الخامسة والعشرين. ويمثل الاجتماع الحالي فرصة فريدة لتوجيه السياسة الجماعية بشأن الزئبق خلال السنوات القادمة، وهذه فرصة ينبغي ألا تُفوت على الرغم من اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالإطار الذي يمكن معالجة المشكلة في نطاقه. وأشارت إلى أنه نظراً إلى وجود توافق في الآراء بشأن حجم المشكلة وإلحاحها، لا بد من أن تكون هناك طرق لاتخاذ إجراءات عاجلة مع الاستمرار، إذا اقتضى الأمر، في التفكير في نهج أطول مدى. وقالت إن تكاليف عدم العمل من حيث النواحي الأيكولوجية والبشرية والاقتصادية، تتجاوز كثيراً تكلفة العمل. والبدائل السليمة متوافرة بالفعل لاستخدامات الزئبق التي ما زالت ضرورية، أما في حالة عدم توافر البدائل فلا بد من حث الصناعة على إيجادها. ويمكن أن يقدم لمجلس الإدارة نهج من مسارين يتضمن خيارات لكل من النهج الطوعي والنهج الملزم قانوناً. واختتمت كلمتها بالقول إن من حق المجلس أن يحصل على أفضل توجيه تقني ممكن، ويحتاج بشدة لمدخلات من الفريق العامل بشأن إطار السياسات والعناصر ذات الأولوية والخيارات المتعلقة بالتنفيذ الفعّال.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - أعاد الرئيس إلى الأذهان أن الفريق العامل قد انتخب خلال اجتماعه الأول أعضاء المكتب. غير أنه ذكر أن السيدة إيرينا زاستينسكايا (بيلاروس) غير قادرة على الاستمرار في دورها كنائبة للرئيس، وأنه سيتعين لذلك أن ينتخب الفريق العامل نائباً جديداً للرئيس. وعقب ترشيح من مجموعة بلدان وسط وشرق أوروبا، انتخب الفريق العامل، تبعاً لذلك السيدة إيفانا فرهوفاك (كرواتيا) نائبة للرئيس لتحل مكان السيدة زاستينسكايا.

١١ - وبانتخاب السيدة فرهوفاك أصبح أعضاء المكتب على النحو التالي:

الرئيس: السيد جون روبرتس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية)

نواب الرئيس: السيدة إيفانا فرهوفاك (كرواتيا)

السيدة كيكو سيغاوا (اليابان)

السيد غوستافو سولورزانو أوتشوا (المكسيك)

المقررة: السيدة ابيولا أولانبيكون (نيجيريا)

باء - إقرار جدول الأعمال

١٢ - أقر الفريق العامل جدول الأعمال الوارد أدناه على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي عمم في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.2/1.

١ - افتتاح الاجتماع.

٢ - المسائل التنظيمية:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

٣ - استعراض وتقييم خيارات تعزيز التدابير الطوعية والصكوك القانونية الدولية الجديدة أو القائمة.

٤ - تقرير عن الأنشطة المقامة في إطار برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥ - مسائل أخرى.

٦ - اعتماد التقرير.

٧ - اختتام الاجتماع.

جيم - تنظيم الاجتماع

١٣ - قرر الفريق العامل أن يجتمع من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الواحدة بعد الظهر ثم من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السادسة مساءً يومياً، وأنه سيعمل على أن ينتهي من أكبر قدر من العمل في الجلسات العامة، وأنه سوف ينشئ من الأفرقة العاملة ما سيراه ضرورياً مع مراعاة أن هذه الأفرقة لن تحصل على الترجمة الفورية لأسباب تتعلق بالميزانية.

دال - الحضور

١٤ - شارك في الاجتماع ممثلون عن الدول التالية: الأرجنتين، وأستراليا، والنمسا، وبنغلاديش، وبلجيكا، وبوتان، وبوتسوانا، والبرازيل، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وكندا، وتشاد، وشيلي، والصين، وجزر القمر، والكونغو، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، وكرواتيا، وكوبا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، وجيبوتي، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، ومصر، وإثيوبيا، وفنلندا، وفرنسا، وغامبيا، وألمانيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وهاتي، وهندوراس، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا، وجامايكا، واليابان، والأردن، وكينيا، وكيريباتي، وقيرغيزستان، ومدغشقر، ومالي، وموريتانيا، وموريشيوس، والمكسيك، وموزامبيق، وناميبيا، ونيبال، وهولندا، ونيوزيلندا، والنيجر، ونيجيريا، والنرويج، وعمان، وباكستان، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وقطر، والاتحاد الروسي، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسنغال، وصربيا، وسيشيل، وسلوفينيا، وجنوب أفريقيا، وأسبانيا، وسري لانكا، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وتايلند، وتوغو، وتونس، وتركيا، وتوفالو، وأوغندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجمهورية ترازيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروغواي، وفتزويلا (الجمهورية البوليفارية)، واليمن، وزمبابوي.

١٥ - ومثلت في الاجتماع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

١٦ - ومثلت في الاجتماع المنظمات الحكومية الدولية التالية: الجماعة الأوروبية، ووكالة الطاقة الدولية، ومركز الفحم النظيف.

١٧ - ومثلت في الاجتماع المنظمات غير الحكومية الدولية التالية: Arnika - Toxics and Waste Programme, Associação de Proteção ao Meio Ambiente de Cianorte (Association for the Protection of the Environment of Cianorte), Basel Action Network - Asia Pacific Region, Ecologistas en Acción (Environmentalists in Action), Environmental Health Fund, European Environmental Bureau, FDI World Dental Federation, Ground Work - Friends of the Earth, iLima Kenya, Independent Ecological Expertise, International Council on Mining and Metals, Inuit Circumpolar Council, IVL Swedish Environmental Research Institute, Natural Resources Defence Council, Norwegian Institute for Air Research, Pesticide Action Network, Physicians for Social Responsibility (Kenya), Sierra Club - United States of America, Toxics Link, World Chlorine Council, World Wild Fund for Nature (Guyana).

ثالثاً - استعراض وتقييم خيارات تعزيز التدابير الطوعية والصكوك القانونية الدولية الجديدة أو القائمة

١٨ - في أعقاب تقديم البند، اتفق الفريق العامل على تناول البند ٤ من جدول الأعمال بشأن الأنشطة. بموجب برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومساائل أخرى. ويمكن الاطلاع على موجز لما عرض من آراء في إطار البند ٤ في الفصل الخامس من التقرير الحالي. وفي أعقاب تلك العروض عُقدت مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال واستؤنفت مناقشة البند ٣ منه.

ألف - البيانات الاستهلاكية

١٩ - كان هناك اتفاق عام فيما بين الذين أدلوا ببيانات استهلاكية على أن مذكرة الأمانة بشأن العناصر المشتركة لإطار عمل للزئبق (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/8) تشكل أساساً جيداً للمناقشات في الاجتماع الحالي. كما كان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي أن يضع أي إجراء بشأن الزئبق في الاعتبار المقررات التي تم التوصل إليها في الدورات السابقة لمجلس الإدارة. وكان هناك اتفاق عام كذلك على ضرورة أن يقدم الفريق العامل معلومات واضحة إلى مجلس الإدارة.

٢٠ - وقال بعض الممثلين إنه ينبغي معالجة الزئبق من خلال مزيج من التدابير الطوعية والملزمة قانونياً، فيما اختلف آخرون بشأن أي النهج هي الأفضل في التصدي للمشكلة. ودفع الممثلون الذين يدعون إلى إطار طوعي قائلين، بأنه سيكون إطاراً مرناً وقابلاً للتكيف، بين أمور أخرى، وبأنه يمكن وضعه موضع التنفيذ بسرعة دون حاجة إلى عملية مفاوضات وتصديق مطولة، ولن يتطلب سوى قدر متدني نسبياً من البنى التحتية. أما دعاة النهج الملزم قانوناً فقد دفعوا، من ناحية أخرى، رغم التسليم بالحاجة إلى تجنب تكاثر الاتفاقات الدولية، بأن من شأن الإطار الملزم قانوناً أن يكون شفافاً وغير تمييزي، ويمكن أن يشمل مسائل التجارة ذات الصلة. كما قيل بأنه في حين أن للنهج الطوعية دوراً تقوم به فإن الصك الملزم قانونياً وحده هو الذي يمكن أن يوفر حلاً فعالاً وطويل الأجل للمخاطر التي يشكلها الزئبق.

٢١ - وشدد العديد من الممثلين على ضرورة مراعاة ظروف فرادى البلدان، بما في ذلك اختلاف مراحل تنميتها. واتفق الكثير من الممثلين في الرأي على أن هناك حاجة إلى النظر في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والموارد المستدامة كجزء من القضية الأوسع، وعلى الأخص بشأن توفير المساعدة إلى البلدان النامية.

٢٢ - واسترعى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام إلى هيكل برنامجي وتنظيمي استحدثته حكومته بشأن الزئبق، الوارد وصفه في وثيقة إعلامية متاحة للفريق العامل (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/INF/6). وحث الفريق العامل على النظر في الهيكل بالتفصيل، قائلاً بأنه يطرح، لكونه نهجاً طوعياً شاملاً واستراتيجياً، ميزات كثيرة يمكن الاستفادة منها في التصدي لمشكلة الزئبق. واسترعى ممثلون عديدون آخرون الاهتمام إلى تدابير نفذت في السنوات الأخيرة في بلدانهم وعلى الصعيد دون الإقليمية والإقليمية لمعالجة المخاطر المتصلة بالزئبق وللتخلص التدريجي من استخدام الزئبق.

٢٣ - وحث عدد من الممثلين على اتباع الحذر بشأن التحرك بسرعة كبيرة وألحوا إلى أن ثمة حاجة إلى المزيد من المعلومات. وقالوا إن الفريق العامل سيحسن صنفاً بمواصلة تحليل المسألة والتحرك قُدماً بطريقة محسوبة بدلاً من الاندفاع إلى اتباع موقف يمكن أن يثبت بأنه مثير للمشاكل. بيد أن بعض الممثلين شددوا على الحاجة إلى إجراء عاجل، بالنظر إلى ما للزئبق من آثار ضارة على صحة البشر وعلى البيئة.

باء - وثائق ما بين الدورتين

٢٤ - وفي أعقاب البيانات الاستهلاكية، أوجز ممثل الأمانة الوثائق المعروضة على الفريق العامل للنظر فيها بموجب البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال. وكان الفريق العامل قد وافق في اجتماعه الأول على برنامج للعمل فيما بين دورتي الاجتماع تقوم به الأمانة لتزويد الفريق بالمعلومات التي يحتاج إليها للانتهاء من عمله في الاجتماع الراهن. وقد أعدت الأمانة الوثائق (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/3-12) وفقاً لبرنامج العمل هذا. وتغطي هذه الوثائق، جملة أمور منها، مسائل تقنية من قبيل الطلب الراهن على الزئبق والمعروض منه (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/6/Add.1 و 7/Add.1)؛ والاعتبارات المالية، بما في ذلك تحليل للمصادر المحتملة للتمويل (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/3 و 12)؛ ونقل التكنولوجيا (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/10)؛ وخيارات لمعالجة الزئبق، بما في ذلك النهج المزمعة قانونياً والطوعية (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/4)؛ والجهود التي تبذلها الأمانة لإعادة هيكلة تدابير الاستجابة المذكورة في مرفق تقرير الاجتماع الأول للفريق العامل في خمس مجموعات بحسب طلب الفريق العامل في برنامج العمل فيما بين الدورتين (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/11).

٢٥ - وجه ممثلو الأمانة الشكر إلى كندا وألمانيا والنرويج وسويسرا، وهي البلدان التي قدمت تمويلاً للوثائق، وإلى غيرها من البلدان التي قدمت المعلومات المطلوبة لإعدادها، ولا سيما التقارير عن تحليل جدوى التكاليف، وتقدير العرض والطلب، والمنتجات والعمليات المحتوية على زئبق.

٢٦ - وفي أعقاب عرض الأمانة، قام ممثل المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي بإطلاع الفريق العامل على حلقة دراسية عقدت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بشأن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لاستمرار الحالة الراهنة بخصوص التلوث بالزئبق. وقال إن المقصود من دراسة جديدة عن هذا الأمر قدمت في الحلقة الدراسية وأتيحت للاجتماع بوصفها الوثيقة UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/INF/7، تكملة تقرير الأمانة بشأن تحليل جدوى التكاليف. والدراسة متاحة على موقع المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي في الشبكة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، قال أحد الممثلين إن الوثائق التي تعرض نواتج العمل فيما بين الاجتماعين لها قيمة كافية بحيث ينبغي تمديد نطاق حياتها إلى ما بعد الاجتماع الراهن.

٢٧ - قام ممثل جمهورية إيران الإسلامية بإبلاغ الفريق العامل بأن الوثيقة UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/6/Add.1، التي تشير في الفقرة الثانية بالصفحة ٤١ إلى توسيع غرفة الخلايا الزئبقية في مرفق باندهار ببلاده، خاطئة من حيث أنه لا وجود لمثل هذا المرفق في حقيقة الأمر. وطلب تصويب المدخل في النسخ اللاحقة للتقرير.

جيم - العناصر المشتركة لإطار عمل بشأن الزئبق

٢٨ - قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/8، التي تذكر العناصر المحتملة لإطار عمل بشأن الزئبق لكي ينظر فيها الفريق العامل. وأبلغ الفريق بأن الأمانة أعدتها استناداً إلى الأولويات المحددة في الفقرة ١٩ من مقرر مجلس الإدارة ٣/٢٤، وأيضاً إلى تدابير الاستجابة المذكورة في الوثيقة UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/11. وألح إلى أنه قد تكون ثمة فائدة في استخدام العناصر كأساس لإطار للسياسات. فقد وضعت العناصر المقترحة دون مساس بنهج قانوني أو طوعي للتنفيذ.

٢٩ - وهنا عدد من الممثلين الأمانة على الوثيقة. وكان هناك اتفاق عريض على أن العناصر المشتركة التي حددها الأمانة تعكس وتلخص بنجاح التدابير التي حددها الفريق العامل في اجتماعه الأول؛ وأنها تغطي جميع مجالات الأولوية الواردة في الفقرة ١٩ من المقرر ٣/٢٤ رابعاً؛ وأن الطريقة المنطقية التي قدمت بها تشكل أساساً سليماً لإطار محتمل للتصدي للتحديات العالمية للزئبق.

٣٠ - ودارت بعض المناقشات حول الشكل الذي ستقدم به النتائج إلى مجلس الإدارة. وكان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي أن يقدم الفريق العامل النتائج في شكل توصيات عامة، مع النص على هدف وحالة التوصيات بشكل واضح في فقرة استهلاكية تحل محل الفقرات الاستهلاكية للوثيقة. واقترح أحد الممثلين بأنه يمكن طرح الآراء التي تبرز عن المناقشات الراهنة بشيء من التفصيل في مرفق للوثيقة التي ستحال إلى مجلس الإدارة.

٣١ - وفيما يتعلق بالعناصر ذاتها، قال ممثلون عدة إنه ينبغي للفريق العامل أن يتحاشى الظهور بمظهر توجيهي جداً في توصياته، بل ينبغي له بدلاً من ذلك أن يوفر نظرة عامة تسمح لمجلس الإدارة بأن يقرر أفضل وجه للمضي قدماً فيما يتعلق بالتنفيذ. وقال أحد الممثلين إن مناقشة العناصر متصلة بشكل وثيق بعدد من العوامل الأخرى مثل ما إن كان نهج إلزامي أو طوعي سيعتمد؛ ومستويات وأنواع التمويل المطلوبة؛ وقابلية التدابير المقترحة للتطبيق على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي؛ وأولوية الإجراءات. وتعني مستويات اليقين التي ينطوي عليها الأمر أنه لا يمكن تحديد العناصر بشكل محدد بدقة. واقترح ممثل آخر بذل محاولة لتحديد درجة أولوية العناصر، وإلغاء ما يكون له أولوية أدنى أو يكون قد تم تغطيته بشكل واف في التدابير القائمة.

٣٢ - أقترح بعض الممثلين بأنه ينبغي الاعتراف في الوثيقة بمبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة. وتشكك أحدهم في فائدة كلمة "عناصر"، والتي عُرِّفت في الوثيقة بأنها تمثل "إجراءات محددة"؛ وقال إنه ربما يمكن صياغة صلة أوثق بالتنفيذ.

٣٣ - وشهدت مسألة ما إن كان ينبغي معالجة التجارة كجزء من الإطار المقترح بشأن الزئبق، الإعراب عن طائفة من الآراء. كانت هناك مسألتان متميزتان: أولاً، ما إذا كان ممكناً أو ضرورياً التحكم بالزئبق الأولي كجزء من جهود للتأثير في استخدام الزئبق من خلال تدابير جانب العرض؛ وثانياً، رقابة الزئبق في المنتجات. وقد دفع عدد من الممثلين بأن الكثير من البلدان تفتقر إلى القدرة على إدارة تيارات نفايات تلك المنتجات.

٣٤ - وأشار العديد من الممثلين، ممن عارضوا إدراج إشارات إلى التجارة، إلى أن هناك اتفاقات بيئية متعددة الأطراف أخرى وثيقة الصلة، مثل اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، إلى جانب هيئات دولية أخرى مثل منظمة التجارة العالمية، قد تكون بمثابة محافل أكثر ملاءمة لإدخال العمل بالرقابة، سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أو العالمي. بيد أن ممثلين آخرين دحضوا هذا الرأي وأشاروا، ضمن أمور أخرى، إلى أن بعضاً من أقل البلدان نمواً ليست ممثلة في منظمة التجارة العالمية ولكنها تستحق مع ذلك أن يسمع صوتها.

٣٥ - على أن العديد من الممثلين دافعوا عن إدراج أحكام التجارة مشيرين على سبيل المثال إلى أنها قد تساعد على إيجاد مجال للتكافؤ في التجارة. وأشار أحد الممثلين إلى أن الطريقة الوحيدة لكفالة التخفيضات في الزئبق في الأسواق المحلية تكون من خلال قيود التجارة. وأشار ممثل آخر إلى المشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة وغيرها من البلدان النامية مثل بلده، ودعا إلى اتخاذ إجراءات بشأن جانبي العرض والطلب. وطالب أحد الممثلين بتحمل منتجي المنتجات المحتوية على زئبق للمسؤولية عنها، فيما حذر آخر من محاولة ملاءمة الإطار مع أي بلد بعينه، وحث الممثلين على إلقاء نظرة عامة على المسألة. وقد أشير إلى أنه حتى لو أدخلت القيود فستظل هناك أسباب وجيهة لعبور الزئبق للحدود- فمثلاً، إذا ما نقل من أجل تخزينه بشكل آمن أو لتلبية حاجات أساسية في مناطق لا توجد فيها بدائل للزئبق.

٣٦ - وجرت مناقشة للآثار المترتبة على فرض قيود على الزئبق بالنسبة إلى حاجات البلدان السريعة النمو من الطاقة والتي كثيراً ما تلبى عن طريق تشييد محطات توليد قوة كهربائية تعمل بالفحم وبغيره من أشكال الوقود الأحفوري. وقال بعض الممثلين إن انبعاثات الزئبق من مثل هذه المصادر لها أولوية أدنى من أولوية الانبعاثات من الملوثات الشائعة الأخرى، وأن الإزالة التامة لمثل هذه الحالات من الإطلاق غير المتعمد من الزئبق غير ممكنة عملياً ولذلك فإن من الأنسب تركيز الاهتمام على حالات الإطلاق المتعمد. ورأى ممثلون آخرون أن هذه الإزالة ممكنة عملياً في بعض الحالات ودفعوا بالحفاظ على مفهوم الإزالة كموضوع للمناقشة. وأتفق على أن النص سوف يعدل ليبيّن بوضوح أن الإزالة تقتصر على الحالات التي تكون فيها ممكنة عملياً، بينما يكون الهدف في الحالات الأخرى هو التقليل منها إلى الحد الأقصى. وقال ممثل مركز الفحم النظيف التابع لوكالة الطاقة الدولية، وهي الوكالة الرئيسية في مجال الشراكة للتحكم بإطلاقات الزئبق الناجمة عن احتراق الفحم، إنه توجد خيارات فعالة للحد من انبعاثات الزئبق من محطات توليد الكهرباء العاملة بالفحم، بالاقتران مع تدابير لفرض ضوابط على انبعاثات الجزئيات. وحث بعض الممثلين على اعتماد نهج أوسع نطاقاً، بما في ذلك النهج المتعددة الملوثات التي لها فوائد مشتركة تعكس مجموعة من الأولويات الوطنية مثل الصحة البشرية والبيئة.

٣٧ - وجرت مناقشة مستفيضة تناولت الحفظ واستخدام الموارد الطبيعية، وحماية المسطحات المائية المشاركة وتغير المناخ. وتم التوصل إلى اتفاق عام على أن أفضل طريقة للنظر في تلك المسائل هو في إطار البرنامج الرابع لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتفيدو الرابع).

٣٨ - ولفت بعض الممثلين الانتباه إلى أهمية تعزيز المبادئ التوجيهية التقنية لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، بما فيها تلك التي تتناول الإدارة السليمة بيئياً لنفايات الزئبق. وقال ممثلو عدة بلدان نامية إن بلدانهم تحتاج إلى مساعدة إضافية فيما يتعلق بهذه المبادئ التوجيهية.

٣٩ - وقال عدد من الممثلين إن المسؤولية عن الإدارة السليمة بيئياً لنفايات الزئبق لا بد من أن تكون متشاركة، واقترح بعضهم أن يتحمل المنتجون مسؤولية خزن تلك النفايات والتخلص منها؛ وأشار البعض إلى أن تلك المسؤولية ينبغي أن تكون متشاركة بين المنتجين والمستعملين؛ وذكر آخرون أن المنتجين ينبغي أن يساعدوا البلدان النامية في معالجة مسألة نفايات الزئبق؛ وفي الوقت ذاته أشار آخرون إلى أن القطاعين العام والخاص ينبغي أن يعملوا معاً على إدارة نفايات الزئبق بصورة أكثر فعالية.

٤٠ - ومن النقاط الأخرى التي أثارها ممثلون منفردون فكرة أن المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة ينبغي أن تكون مشمولة في الإطار؛ وأن إمدادات الزئبق سوف تنخفض بسبب الخزن طويل الأجل، وبالتالي فإنها سوف تؤثر على الطلب؛ وأن الزئبق لا يزال يستخدم في الطب التقليدي في عدد من البلدان؛ وأنه من غير الواقعي التفكير في أنه يمكن إزالة الخطر الذي يشكله الزئبق؛ وأن هناك حاجة إلى معالجة المنتجات القريبة من نهاية حياتها التي تورد إلى البلدان النامية؛ وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات المساحة البرية المحدودة تواجه مشاكل معينة فيما يتعلق بخزن النفايات الخطرة والتخلص منها؛ وأن تبادل المعلومات بين البلدان، بما في ذلك المعلومات بشأن الخبرة في المعالجة الناجحة للمواقع الملوثة، أمر هام؛ وأن ثمة حاجة إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن مسح المواقع الملوثة الممكنة وإلى التوجيه بالنسبة إلى أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية.

٤١ - وسلط العديد من الممثلين الضوء على الروابط بين عناصر الإطار والعلاقة بين الأنشطة في مجالات العرض والطلب والتجارة بوصفها أمثلة بارزة.

٤٢ - وأشار عدد من الممثلين إلى الحاجة إلى التعاون والتآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالمواد الكيميائية، والهيئات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين في التصدي لمسألة الزئبق.

٤٣ - أوصى الفريق العامل، في أعقاب المناقشات التي دارت حول البند الفرعي، بأن ينظر مجلس الإدارة في قائمة العناصر الواردة في تذييل التقرير النهائي للفريق العامل إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويرد هذا التقرير، على نحو ما هو مناقش في الفرع واو أدناه، في المرفق الأول للتقرير الحالي.

دال - الخيارات لإطار بشأن الزئبق

١ - المناقشات

٤٤ - شدد الرئيس، في معرض تمهيده للمناقشة التي تتناول الخيارات لإطار بشأن الزئبق، على أنه رغم أن الفريق العامل قد لا يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن طريقة التنفيذ التي ستستخدم، إلا أنه ينبغي أن يركز على تقديم مجالات خيار وعلى شرح مزاياها ومساوئها لينظر فيها مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين. وأشار إلى أن الأمانة سوف تحاول أن تعد في أعقاب المناقشة ورقة تحليلية بشأن المسألة لينظر فيها الفريق العامل.

٤٥ - وقال عدة ممثلين إنه برغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن الطريقة لتنفيذ التحكم بالزئبق، فإن هناك اتفاقاً على أن الخطر الذي يشكله الزئبق هو مسألة تثير قلق عالمياً وتتطلب اتخاذ إجراءات والتوصل إلى اتفاق عريض في الآراء بشأن الأعمال المطلوبة لإدارة ذلك الخطر والتحكم فيه. غير أن أحد الممثلين شدد على أهمية عدم إصدار حكم مسبق على نتيجة نظر مجلس الإدارة في المسألة.

٤٦ - وقال عدة ممثلين إنه لا يمكن لغير صك ملزم قانونياً أن يحقق الخفض الكبير المطلوب في انبعاثات الزئبق وأن التنسيق بين الدول ضروري من أجل الفعالية، بما في ذلك التنسيق بشأن التدابير المتصلة بالتجارة. وقالوا إن صكاً ملزماً قانونياً سيكون أقوى تعبير عن الالتزام المشترك وسوف يكفل الشفافية والإشراف والتماسك ويوفر نهجاً شاملاً وغير تمييزي. وأضافوا إن ذلك سيكون النهج الأنسب لمعالجة مسائل الإمداد، بما في ذلك التعدين الأولي، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال ودعم بناء قدراتها. وذكروا إن التزامات الأطراف في ذلك الصك سوف تكون واضحة والمشاركة فيه واسعة، وأن البلدان ستكون مبالغة إلى الأخذ بتدابير وتشريعات وطنية في إطار تلك الاتفاقية أكثر مما لو كان ذلك بموجب نظام طوعي. وقالوا إن النهج الطوعية تتسم بطابع مؤقت ولا يمكن لها أن تعزز التوصل إلى الحل الشامل والمستدام والفعال والقابل للتنفيذ، المطلوب من أجل الاستجابة للمشاكل العالمية والمعقدة الناجمة عن الزئبق، بما في ذلك توفير التمويل المستدام. غير أنه يمكن للنهج الطوعية أن تكمل صكاً ملزماً قانونياً. وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة مثلاً اتفاقيتي بازل واستكهولم حيث يؤدي التعاون الطوعي، المحتل في الشراكات، دوراً مسانداً.

٤٧ - وأيد عدد من الممثلين، تكلموا نيابة عن عدد من الأقاليم، وضع إطار جديد متعدد الأطراف وملزم قانونياً يمكن أن يشمل كل العناصر المبينة في الوثيقة (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/8) ويضم تدابير ملزمة قانونياً وأخرى طوعية في وقت واحد. ويمكن الأخذ بتدابير ملزمة على الصعيد العالمي وكذلك بتدابير تقديرية تسمح بقدر من المرونة. بينما يمكن أن تستخدم التدابير التقديرية على المستوى الوطني، وأنه يمكن للبلدان أن تتفق، وفقاً للحالات الوطنية التي تنفرد بها، على تدابير طوعية مؤقتة أخرى. وهذه التدابير يمكن أن تنفذ كلياً أو جزئياً أو حتى تدريجياً بما يتماشى مع الأولويات والطاقت الوطنية. وشدد أحد الممثلين على أن اتفاقاً إطارياً من شأنه أن يسمح بإتباع نهج دولي متسق ويتيح للدول أن تتخذ تدابير تجارية للسيطرة على الزئبق بطريقة تكون متعددة الأطراف، وشفافة، وغير

تميزية، بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية ومع المادة ٢٠ من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

٤٨ - واقترح عدد من الممثلين الآخرين استخدام إطار يجمع بين النهجين الملزم والطوعي. ودفعوا بوجوب إجراء مزيد من التحليل لتحديد وتقييم العناصر وتصنيفها على أساس ما إذا كانت أفضل طريقة لمعالجتها هي من خلال نهج إلزامي أو طوعي. فعلى سبيل المثال سيكون من الصعب تنفيذ تدابير لمراقبة الإمدادات والتجارة في الزئبق الأولي، على أساس طوعي وحده، بل إن ذلك قد يتطلب دعماً من القيود الدولية، ومن الناحية الأخرى فإن القرارات والإجراءات بشأن إصلاح المواقع، والتخلص التدريجي من المخزونات، ومكافحة المخلفات والنفايات المنتجة من المنتجات التي تحتوي على زئبق، يمكن أن تكون طوعية.

٤٩ - أعرب عددٌ من الممثلين عن دعمهم لمعالجة الزئبق ضمن إطار الاتفاقيات القائمة. واقترح أحدهم ضرورة تعزيز الأنشطة المعنية بمخلفات الزئبق من أجل تشجيع إدراج الزئبق الأولي والمركبات المحتوية على الزئبق في المرفق الثالث من اتفاقية بازل وإدراج زئبق الميثيل، الذي يتيح بحكم طبيعته العضوية معالجته في إطار اتفاقية استكهولم، في المرفق جيم من تلك الاتفاقية. بيد أن ممثلاً آخر أشار إلى أن اتفاقية استكهولم قد لا تستطيع أن تستوعب جميع العناصر الواردة في الإطار المعزز بشأن الزئبق، وبذلك يكون تفسير سبب ضرورة انطباق الاتفاقية على الزئبق أمراً صعباً من الناحية السياسية. ونبهوا أيضاً إلى أن إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من شأنه أن يصبح أكثر صعوبة إذا تم اتباع هذا النهج، وقد تصبح الاتفاقية مثقلة الكاهل بحيث لا تستطيع التصدي للزئبق. وفي النهاية ساد اتفاق عام على عدم مواصلة بحث خيار معالجة الزئبق في بروتوكول في إطار اتفاقية استكهولم.

٥٠ - وقال أحد الممثلين إنه ليس بالإمكان حالياً توفير الحُجج الكافية لتوخي نهج ملزم قانوناً. فالحاجة الأساسية الآن هي زيادة تنسيق الإجراءات. ويمكن، في بداية الأمر على الأقل، تناول العديد من العناصر قيد المناقشة ضمن نهج طوعي، بما في ذلك الإجراءات على المستوى الوطني والأخذ بأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية. وإذا تبين أن هذا النهج غير فعال، فإن الدعوة إلى توخي الخيار الملزم قانوناً سوف تندعم. وأضاف إن توخي نهج متدرج يركز في البداية على إطار طوعي هو خيار ذو مزايا كثيرة منها سرعة التنفيذ، وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة لتخصيص اعتمادات لوضع إطار ملزم قانوناً، واحتمال تحسين هذا النهج أثناء مراحل تطويره، بالإضافة إلى المزايا المتمثلة في القيام، حسبما هو مناسب، باستخدام أطر قائمة مثل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٥١ - وأشار عدد من الممثلين إلى أن الصك الملزم قانوناً سيكون فعالاً بالنسبة إلى البلدان التي تصبح أطرافاً فيه دون غيرها من البلدان؛ وليس ثمة ما يضمن أن البلدان سوف تنضم إلى هذا الصك أو تسهم فيه مالياً. وأشاروا أيضاً إلى أن إبرام صك من هذا النوع سوف يستغرق وقتاً طويلاً ويحتاج إلى موارد كبيرة، ثم إنه قد ينطوي على إجراءات معقدة.

٥٢ - وتكلم عدد من الممثلين فأعربوا عن تأييدهم لمواصلة العمل بالتهجج الطوعية القائمة بشأن الزئبق، مثل شراكة اليونيب العالمية بشأن الزئبق. وشدد عدد ممثلين آخرين على تأييدهم لنهج طوعي جديد، وأكدوا على أن وضع مثل هذا النهج سوف يستغرق وقتاً أقل مما تستغرقه الطرائق الأخرى، وسوف يضمن بذلك اتخاذ الإجراءات العملية بسرعة أكبر. وعلاوة على ذلك، فإنه يستطيع أن يستجيب للمعلومات الجديدة، وستكون له هياكل خفيفة مما يضمن فعالية نسبية في التكاليف.

٥٣ - وقدم ممثل الولايات المتحدة معلومات إضافية عن الهيكل البرنامجي والتنظيمي بشأن الزئبق، الذي اقترحه بلده والذي كان قد عرضه بإيجاز في البيانات التمهيديّة ضمن بند جدول الأعمال وصدر ملخص بشأنه في ورقة غرفة اجتماعات. وأعرب عن استعداده لمناقشة وتعديل المقترح ولكنه طلب إحالته إلى مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين للنظر فيه. وقال إن الهيكل المقترح سوف يحدّد نطاق العمل بشأن الزئبق ويبيّن مجالات الأولوية المتفق عليها للتعاون بشكل مرّن على أساس مقرر مجلس الإدارة ٣/٢٤ رابعاً. ومن خلال الصك، يمكن دعوة مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام إلى توسيع نطاق إجراء الموافقة المسبقة عن علم ليشمل الزئبق الأولي. وهذا من شأنه أن يضمن توحّي نهج استراتيجي منسّق عبر العالم، مما يتيح المرونة بحيث تستطيع البلدان أن تحدد أولوياتها الخاصة. ثم تقوم البلدان بالإبلاغ عن خططها وأنشطتها الوطنية في تقارير مرحلية دورية تستجيب لشرط الشفافية. وقال إن من شأن الهيكل أن يُنشئ صندوقاً جديداً مكرّساً للزئبق، ثم دعا الممثلين إلى النظر فيما إذا كانت النهج الأخرى، ربما في ذلك زيادة التمويل من مجالات أخرى ذات منافع مشتركة معروفة، تستطيع أن تكفل وجود موارد مكرّسة لمعالجة مسألة الزئبق. وأضاف أن الهيكل سوف يعمل كهيئة إدارية تكون مفتوحة لجميع البلدان المهتمة وتجتمع مرّة كل سنتين، وعلى هيئة فرعية للإشراف على الهيكل وصندوقه وللموافقة على المشاريع وعلى المبادئ التوجيهية بشأن المشاريع. وسوف ينشئ الهيكل أيضاً أفرقة تقنية لوضع أفضل الممارسات واستعراض الخطط الوطنية. وألمح إلى أن الهيكل سيكون أكثر النهج فعالية في التصدي لمسألة الزئبق: إذ يمكن أن يتم إنشاؤه سريعاً، ولا يتطلب مفاوضات مطوّلة بشأنه، وسيتيح مشاركة عالمية واسعة النطاق.

٥٤ - اقترح ممثل كندا صياغة في التقرير النهائي للفريق العامل إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة توضح أن الصك الملزم قانوناً يمكن أن يشمل التزامات صارمة وميسرة لا تكون استثنائية بالضرورة أو ذات طابع طوعي. ولم يعتمد الفريق العامل هذا الاقتراح ولكن وافق على ضرورة الإشارة إليه في التقرير الحالي.

٥٥ - قدمت ممثلة ورقة غرفة اجتماع بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، قائلة بأنها توجز شواغل وتحديات خاصة تواجهها تلك البلدان، علاوة على موقفها الحجد لصك ملزم قانوناً. وأشارت إلى أن تأييد تلك الدول للورقة لا يمنعها من إعادة دراسة موقفها في موعد لاحق، كلما أتيحت معلومات أكثر.

٥٦ - أشار الرئيس في المناقشات الختامية إلى أن المواقف الإقليمية والوطنية التي قدمت في شكل ورقات غرفة اجتماع ستستنسخ في مرفق للتقرير الحالي. وترد تلك الورقات في المرفق الثاني للتقرير الحالي.

٢ - بيان المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٧ - وخطب السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الفريق العامل، بعد ظهر يوم الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ متناولاً التقدم الذي أحرزه الاجتماع حتى ذلك الحين. فأثنى على الفريق العامل لما أحرزه من تقدم في ذلك الشوط وحثه على اغتنام فرصة التوافق الكبير القائم في الآراء وتزويد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوجيهات واضحة بشأن كيفية المضي قدماً بدلاً من تقديم مجموعة مختلفة من الخيارات التي ربما تثير مزيداً من الفرقة والتأخير ولا تتماشى مع الولاية التي فوضها له مجلس الإدارة. ونصح الفريق العامل بأن يستخدم مبدأ الحصول على القدر الكافي من التوافق في الآراء للوصول إلى اتفاق حيثما كان ذلك ممكناً والعمل على احتواء المسائل التي لا يمكن التوصل فيها إلى اتفاق أو وضعها بين الأقواس على الأقل. فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزراء البيئة الذين يحضرون المنتدى البيئي الوزاري العالمي في حاجة إلى أن يثبتوا لعامة الجمهور، من خلال إحراز تقدم في مجال الزئبق، أنه من الممكن اتخاذ إجراءات معجلة بشأن المسائل الصحية والبيئية الرئيسية.

٥٨ - وأضاف أن هناك الكثيرين من الذين يفضلون صكاً ملزماً قانونياً، غير أن تطبيق مثل هذا الصك سيستغرق سنوات؛ ولذا فإن مدى إلحاح هذه المشكلة يقتضي انتهاج أسلوب توفيق. ومن ناحية أخرى، فإن إلحاح المشكلة ونطاقها يتطلبان برنامج عمل عالمي له أهداف ذات جداول زمنية محددة، وتمويل وآلية للاستعراض والإشراف تتجاوز الخيار المفترض الذي تمثل فيه الناحية الطوعية الوسيلة الوحيدة لمواجهة تحدي الزئبق. وأكد أنه يبدئه هذه التعليقات، لا يتخذ موقفاً محدداً فيما يتعلق بخيار ينطوي على إلزام قانوني أو طوعي أو أي خيارات أخرى؛ وإنما يقصد أن يحدد المواضيع التي تتوافر فيها مجالات الالتقاء أثناء عملية تفاوض ربما شامها بعض التشدد في المواقف. وإجمالاً، قال إنه من الضروري للغاية تزويد مجلس الإدارة بتوصية لا تجعله في حيرة من أمره وإنما توفر له وسيلة لاتخاذ إجراء يدل للمجتمع الدولي على التزامه بالتصدي بفعالية لمسألة الزئبق.

٥٩ - وشكر العديد من الممثلين السيد شتاينر لما أبداه من تشجيع ونصح قائلين إنهم يرون أن يركز الفريق العامل على ما يمكن تحقيقه في الوقت الراهن. وأشار آخرون إلى أنه تم بالفعل تحقيق تخفيض كبير في انبعاثات الزئبق وأعربوا عن تفاؤلهم من إمكانية المحافظة على التقدم الجاري من خلال تنسيق العمل. وأثنى العديد من الممثلين على فرع المواد الكيميائية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة للدور الذي قام به في هذه العملية، بما في ذلك التحضيرات لهذا الاجتماع، الذي مكن من إحراز تقدم كبير بفضل الجور البناء وساعد في التشجيع على الاستعداد للمضي قدماً. وناشد العديد من الممثلين برنامج الأمم المتحدة للبيئة مواصلة تقديم الدعم المادي لعمل برنامج الزئبق.

هاء - اعتبارات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا

٦٠ - في المناقشة التي دارت بشأن بناء القدرات والآليات المالية للإطار بشأن الزئبق، قال معظم الممثلين إنَّ هناك حاجة إلى بناء القدرات والتمويل المستدام من أجل بلوغ أهداف إدارة الزئبق. ومع ذلك، تباينت الآراء بشأن أفضل السبل لتحقيق ذلك. فقد كان هناك اتفاق عام على أنَّ معظم العناصر الضرورية لمعالجة الزئبق قد رُوِّعيت في العناصر المنقحة لإطار شامل بشأن الزئبق، التي وافق عليها الفريق العامل حتى الآن. واقترح أحد الممثلين أن تحظى أنشطة خفض انبعاثات الزئبق وإدارة النفايات بالأولوية في جذب الدعم التقني والمالي.

٦١ - وفيما يتعلق بكفا الآليات لتقديم التمويل، أشار أحد الممثلين إلى أنَّ برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية محدود من الناحية الزمنية ولذلك لا يمكن أن يعمل كآلية دائمة. وقال عدة ممثلين إنَّ إنشاء صندوق مكرَّس ضمن صك ملزم قانوناً هو أفضل بديل، وأوردوا الصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال كمثال جيد. وقالت طائفة متنوعة من الممثلين إنَّ وضع اتفاق متعدد الأطراف وملزم قانوناً، يدعمه مرفق البيئة العالمية، هو أفضل السبل لتقديم التمويل، وأضافوا قائلين إنَّ ذلك سيهدئ من القلق إزاء انتشار آليات التمويل المتعددة الأطراف وسيُتيح وفورات الحجم. وأعرب عدد من الممثلين عن موافقتهم المتحفظة، وأشاروا مع ذلك إلى أنَّ مثل هذا النهج يعني أنَّ تدابير معالجة الزئبق سوف تخضع لعملية تقييم المشاريع التابعة للمرفق وللموافقة النهائية من قبل مجلس مرفق البيئة العالمية بدلاً من الأطراف في الاتفاق.

٦٢ - وأبدت طائفة متنوعة من الممثلين تأييدها فكرة إنشاء صندوق طوعي ضمن شكل من أشكال إطار التنفيذ التعاوني باعتبار ذلك أكثر الترتيبات مرونة. وأيد ممثلان هذا النهج من أجل الحفاظ على زخم البرنامج الطوعي الحالي ريثما يتم التفاوض على صك ملزم قانونياً. وأشار عدد من الممثلين إلى أنه نظراً إلى أهمية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا فلا بد أن توفر لهما مصادر تمويل متعددة. وأشار الكثير من الممثلين إلى إمكانية توفير الأموال من المصادر التي تدعم الأنشطة التكميلية ذات الصلة بصحة الإنسان وحماية البيئة إلى جانب المساعدة الإنمائية العامة.

واو - طرائق تقرير الفريق العامل المقدم إلى مجلس الإدارة

٦٣ - طرح ممثل الأمانة اقتراحين بشأن إعداد التقرير النهائي للفريق العامل إلى مجلس الإدارة الذي دعا إليه المقرر ٣/٢٤ رابعاً: يمكن أن يضطلع بهذا العمل إما الأمانة أو فريق صياغة ينشأ لهذا الغرض. واتفق الفريق العامل على أن تقوم الأمانة بإعداد مشروع للتقرير النهائي للفريق العامل إلى مجلس الإدارة الذي دعا إليه المقرر ٣/٢٤ رابعاً.

٦٤ - قدم ممثل الأمانة في وقت لاحق مشروع التقرير في ورقة غرفة اجتماع. وفي أعقاب مناقشات أسفرت عن عدد من التعديلات، اعتمد الفريق العامل التقرير على النحو الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير.

٦٥ - وفيما يتعلق بتقديم التقرير النهائي للفريق العامل إلى مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين على النحو الذي دعا إليه المقرر ٣/٢٤ رابعاً، أوضح ممثل الأمانة أنه سيشكل جزءاً من تقرير المدير التنفيذي إلى مجلس الإدارة الذي طلبه مجلس الإدارة في المقرر ٣/٢٤ رابعاً، وسيتم تعميمه بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وستلحق بالتقرير عناصر إطار الزئبق الذي أوصى به الفريق العامل لكي ينظر فيها مجلس الإدارة. ولن يجري تغيير نص التقرير عما اتفق عليه الفريق العامل في اجتماعه الراهن.

٦٦ - وأشار، بالإضافة إلى ذلك، إلى أن التقرير الحالي الذي يتضمن مرفقاً يورد البيانات التي أدلت بها الحكومات والمجموعات الإقليمية في الاجتماع الراهن، سيكون متاحاً للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة كوثيقة معلومات.

٦٧ - اقترح ممثل نيوزيلندا أثناء المناقشات التي دارت بشأن التقرير المقدم إلى مجلس الإدارة أن يتضمن التقرير نصاً يستحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة وتعزيز عمله بشأن برنامج الزئبق وشراكة الزئبق العالمية. ولم يعتمد الفريق العامل هذا الاقتراح ولكن وافق على ضرورة الإشارة إليه في التقرير الحالي.

رابعاً - تقرير عن الأنشطة المقامة في إطار برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٦٨ - أوضح ممثل الأمانة أن هناك مسألتين يتعين الإبلاغ عنهما في إطار البند: التقدم المحرز في وضع دراسة عن انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي، والتقدم المحرز في تعزيز الشراكة العالمية بشأن الزئبق لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقد طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كلا من هاتين المسألتين في مقرره ٤/٢٣ رابعاً.

ألف - تقرير عن الانبعاثات في الغلاف الجوي

٦٩ - ذكر ممثل الأمانة أن الأمانة تقوم بوضع تقرير عن انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي بالتعاون مع الفريق العامل المعني ببرنامج رصد وتقييم القطب الشمالي في إطار مجلس القطب الشمالي وبمداخلات من شراكة البحوث المتعلقة بانتقال الزئبق في الجو ومآله. وقد عمدت مسودة التقرير لاستعراضها، ووردت تعليقات عليها. وسوف يقدم التقرير النهائي لمجلس الإدارة في اجتماعه الخامس والعشرين، وترد معلومات أخرى عن حالة التقرير في الوثيقة UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/INF/1.

٧٠ - وفي أعقاب هذه المقدمة من الأمانة، قدم السيد جوزيف باكينا من المعهد النرويجي لبحوث الهواء، وأحد المؤلفين الرئيسيين للتقرير، بعض نتائجته الرئيسية. وركز على الانبعاثات البشرية المصدر التي تشكل ما يقرب من ٥٠ في المائة من الانبعاثات في الهواء، ويقدر مجموعها بنحو ١ ٩٣٠ طناً في ٢٠٠٥. وقال، وهو يشير إلى انبعاثات عام ٢٠٠٥ بحسب القطاع، إن احتراق الوقود الأحفوري يشكل نحو ٤٥ في المائة، ويشكل الاستخدام الحربي واستخراج الذهب الصغير النطاق نحو ٢٠ في المائة. وتمثل أرقام النفايات وغير ذلك من الأرقام تقديرات متحفظة وتنسب بقدر كبير من عدم اليقين. وبحسب الأقاليم فإن ثلثي الانبعاثات جاء من بعض البلدان الآسيوية ولا سيما الصين والهند، مع انخفاض الانبعاثات في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان نتيجة لتطبيق تكنولوجيات الرقابة. وفيما يتعلق

بالتجاهات الانبعاثات حث على التزام جانب الحذر لدى مقارنة حالات الحصر القديمة بالحالات الجديدة التي جرى تجميعها باستخدام طرق محسنة.

٧١ - وتم استعراض الآثار المترتبة على ثلاثة افتراضات ممكنة تستند إلى درجات مختلفة من التدابير: افتراض الحالة الراهنة حيث لا تتخذ أية تدابير، وافتراض الرقابة الممتدة على الانبعاثات حيث يجري توسيع نطاق أعمال الرقابة التي تنفذ أو المقررة حالياً للاتحاد الأوروبي لتشمل جميع البلدان، وافتراض أقصى حد من الانخفاضات التكنولوجية الممكنة الذي يستخدم أفضل التكنولوجيات المتاحة حالياً في جميع البلدان. وتتراوح تقديرات الانبعاثات لعام ٢٠٢٠ من القطاعات الثانوية الرئيسية بين ١ ٨٥٠ طناً (الافتراض الأول) و٦٧٩ طناً (الافتراض الثالث). وكان هناك قدر كبير من عدم اليقين فيما يتعلق بالاسقاطات وإن كانت النمذجة تنطوي على إمكانية سد الثغرات في المناطق من العالم التي كانت فيها القياسات متناثرة. ويمكن تحسين عمليات التقييم في المستقبل من خلال تطبيق التقنيات الأفضل لجمع المعلومات بما في ذلك استخدام مجموعة الوسائل المتوفرة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تحديد الزئبق وتقديره كميًا.

٧٢ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، طلب أحد الممثلين توضيحاً بشأن ما إذا كان قد بذل أي جهد للتحقق من البيانات التي تم الحصول عليها من خلال النمذجة لضمان دقة النتائج التي يتم التوصل إليها وبشأن الصلة بين الافتراضات النظرية والترسيبات. وأوضح السيد باكيننا أن التحقق أمر هام وقد تم من خلال مقارنة الانبعاثات المقيسة بالانبعاثات المتوقعة نظرياً. وعلى المستوى العالمي والإقليمي، استخدمت بيانات ونماذج الانبعاثات بما في ذلك نماذج انتقال التركيزات في الغلاف الجوي للمقارنة بالترسيبات في الواقع. وحيثما تكون قياسات وتقديرات الترسيبات متوافقة، تعتبر بيانات الانبعاثات صحيحة.

٧٣ - وقد استخدمت تقديرات الانبعاثات في تحليل الانبعاثات، بما في ذلك حيثما تكون قد انتقلت مثلاً في الكتل الهوائية إلى إقليم المحيط الهادئ أو القطب الشمالي وكمية الزئبق التي ترسبت نتيجة ذلك. وقد استخدم برنامج رصد وتقييم القطب الشمالي نماذج لمعرفة المزيد من المعلومات عن الانبعاثات التي انتقلت من بلد وترسبت في بلد آخر وأجرى عمليات رصد أحيائية لاكتشاف الأماكن التي ترسبت فيها الانبعاثات. والأمر الذي قد يمكن تحديده هو سبب وجود تركيزات عالية من الزئبق في دم سكان منطقة القطب الشمالي.

٧٤ - ورداً على سؤال آخر، قال السيد باكيننا إن البيانات التي تولدت عن مشروع الرصد في إطار اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية قد استخدمت في كافة الاحتمالات بواسطة واضعي النماذج العاملين على إعداد التقرير.

٧٥ - ورداً على سؤال عما إذا كانت مستويات الزئبق في الهواء وانبعاثاته قد قيست على أساس حصة كل فرد وعلى أساس كل بلد أو إقليم، قال السيد باكيننا إنه قد جرى قياس تركيزات الزئبق في الهواء وفي الترسيبات. وقد اضطلع البرنامج التعاوني لرصد وتقييم الانتقال البعيد المدى للملوثات في الجو في أوروبا الذي يؤدي فيه المعهد النرويجي لبحوث الهواء دور منسق المواد الكيميائية، بدور واسع

النطاق في جمع المعلومات عن الترسبات في الغلاف الجوي وتقييم نوعية هذه المعلومات بما في ذلك من خلال عقد المقارنات بين المعدات وإجراءات أخذ العينات. وأشار إلى أن بعض القياسات قد جمعت في أمريكا الشمالية كجزء من المراقبة العالمية للغلاف الجوي في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وفي جنوب أفريقيا وغيرها من البلدان. وعلى الرغم من توافر المعلومات بحسب البلد وكل فئة فإن المعلومات الخاصة بحصة الفرد غير متاحة بعد.

٧٦ - وفيما يتعلق بقابلية التحقيق العملية وآثار التكاليف للافتراضات المبينة في التقرير، قال إن رأيه الشخصي هو أن افتراض الرقابة الممتدة على الانبعاثات قابل للتحقيق، وأوضح أن الافتراض الثالث يعتمد على توافر موارد مالية غير محدودة.

٧٧ - ورداً على سؤال عن توقعات الانبعاثات في آسيا، أشار إلى أنه توجد بالفعل افتراضات خاصة بكل بلد على حدة إلا أن التقرير يمثل خطوة أولى في العمل بشأن الافتراضات التي سيجري تنقيحها وتحسينها لزيادة الشفافية والمساءلة.

٧٨ - ولفت ممثل من أحد البلدان النامية الاهتمام إلى الصعوبات التي تواجه في استخدام مشروع مجموعة وسائل العمل لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحديد الزئبق وتقديره كمياً، وأشار إلى أنها أكثر ملاءمة للاستخدام في البلدان المتقدمة. وأشار السيد باكينيا إلى أنه قد شارك في وضع الكتيب الإرشادي عن حصر الانبعاثات في الغلاف الجوي في إطار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وهو الكتيب الذي قد تبين فائدته للبلدان. وأكد ممثل الأمانة إن مجموعة وسائل العمل لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد وزعت لأغراض الاختبار التجريبي وأن استرجاع المعلومات ضروري في هذا الشأن لضمان زيادة ملاءمة للمستخدمين. وقال إن الاستخدام الواسع لهذه المجموعة من الوسائل سوف يتيح وضع نهج متجانس لجميع البلدان.

٧٩ - ورداً على سؤال عن المصادر الطبيعية لانبعاثات الزئبق مثل البراكين وحرارة الغابات، أوضح السيد باكينيا إنه قد أجرى تقييماً شديداً الأهمية لهذه الانبعاثات في سياق الشراكة من أجل بحوث انتقال الزئبق في الهواء ومآله.

٨٠ - وطلب أحد الممثلين توضيحاً بشأن ما إذا كان الفهم الحالي لانتقال الزئبق وترسبه في الهواء أمر موثوق به بصورة كافية لتوفير أساس متين يمكن أن يعتمد عليه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اتخاذ مقررات بشأن الزئبق. وأعرب السيد باكينيا في رده عن ثقته في التقديرات والنماذج التي وضعت، فللمعهد سجل في وضع نماذج مماثلة وخطط بشأن المواد الكيميائية وأجرى مقارنات منتظمة بشأن الملوثات العضوية الثابتة لضمان صحة المعلومات المستمدة من النماذج.

٨١ - وفيما رحب ممثلان بالتقدم الذي أحرز طوال السنوات الماضية، في ميدان الزئبق، أعربا عن قلقهما إزاء عدم كفاية التمويل المخصص لفرع المواد الكيميائية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبخاصة لبرنامج الزئبق. وأضافا أن مسألة الزئبق مسألة هامة للغاية وتتطلب مزيداً من الدعم في مجالي الموارد المالية والبشرية على حد سواء.

باء - أنشطة الشراكة

٨٢ - قدم ممثل الأمانة التقرير المتعلق بالأنشطة التي نفذت في إطار برنامج الشراكة على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/INF/2. فقد طلب مقرر مجلس الإدارة ٣/٢٤ رابعاً من المدير التنفيذي أن يسعى للحصول على أموال كافية للجهود التي تبذلها الشراكة العالمية من أجل الزئبق. ولهذا الغاية أرسل المدير التنفيذي رسالة جمع تبرعات إلى جهات الاتصال لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقال إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد استجابت على الفور بتعهد قدره مليون دولار إلا أنه لم تصل أية مساهمات أخرى. وخلال الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل أعلن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن مبادرة بمليون دولار لفحص مخزونات الزئبق وإدارتها في تيارات النفايات ضمن أمور أخرى.

٨٣ - وأشار ممثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إلى أنه يجري في سياق شراكة إمدادات الزئبق وتخزينه تنفيذ مشروع لإعداد خطة عمل لمعالجة عمليات استخراج الزئبق الأولية في قيرغيزستان. وكان المشروع نشاطاً لشراكة بين المعهد وفرع المواد الكيميائية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة و GRID-Arendal بدعم مالي من حكومتَي سويسرا والولايات المتحدة. وأشار إلى توافر معلومات أخرى في مذكرة الأمانة بشأن هذه المسألة UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/INF/9.

٨٤ - وأشارت ممثلة قيرغيزستان إلى أن المشروع المذكور أعلاه في بلدها يهدف إلى الحد من التأثيرات السلبية لاستخراج الزئبق الأولي في منطقة خيدركان في قيرغيزستان من خلال تقييم منجم الزئبق وصناعة الأسمنت بما في ذلك الاعتبارات البيئية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية، ووضع خطة عمل لمعالجة الثغرات والتحديات المحددة. وأكدت الخطر المتزايد على صحة البشر والبيئة من جراء تصنيع واستهلاك الزئبق وأهمية توافر التكنولوجيات الحالية من الزئبق. وأعربت عن شكرها لحكومة سويسرا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمكينهما حكومتها من المشاركة في الاجتماع الحالي.

٨٥ - وقدمت عروض بعد ذلك من جانب رؤساء الشراكة عن مجالات الشراكة الستة للشراكة العالمية من أجل الزئبق (الاستخدام الحرفي للذهب واستخراجه على النطاق الصغير، وإنتاج الكلور القلوي الخلوي الزئبقي، وبحوث انتقال الزئبق في الهواء ومآله، والمنتجات المحتوية على الزئبق، وإطلاقات الزئبق من احتراق الفحم وإدارة نفايات الزئبق). وأبرزت العروض التقدم المحرز في مجال الشراكة منذ أول اجتماع للفريق العامل.

٨٦ - وتناول السيد نيقولا بيروني، من مجلس البحوث الوطني لتلوث الجو، بإيطاليا، الأنشطة التي كانت تنفذ في إطار مجال الشراكة المتعلقة بانتقال الزئبق في الهواء ومآله منذ الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة. وشملت تلك الأنشطة تجميع معلومات متخصصة عن انبعاثات الزئبق، والزئبق في النظم الإيكولوجية، وفي الغلاف الجوي والمياه وأنشطة النمذجة.

٨٧ - وتناولت السيدة مارينا بيلي، من وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأنشطة في مجال الشراكة المتعلقة بالكلور القلوي الخلوي الزئبقي. وقالت إن مجلس الكلورين العالمي الذي يمثل الصناعات المسؤولة عن ٨٥ في المائة من إنتاج الكلورين في العالم قد قدم بيانات تبين حدوث

انخفاضات في الانبعاثات من ٢٣ طن متري سنوياً في ٢٠٠٢ إلى ٩ أطنان مترياً في ٢٠٠٨. وأشارت إلى أن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أعلن عن مبادرة لبناء قدرات تخزين الزئبق في آسيا وأمريكا الجنوبية لسحب مخزونات الزئبق. بما في ذلك قطاع الكلور القلوي.

٨٨ - وتناولت السيدة ويندي هامنت، من وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأنشطة في مجال الشراكة المتعلقة بالمنتجات المحتوية على الزئبق، بما في ذلك المبادرة الخاصة بالرعاية الصحية التي نشأت في ضوء نجاح المشاريع التجريبية لخفض الزئبق التي نفذت في أمريكا اللاتينية وآسيا. وقالت إنه يجري تنفيذ العديد من المشاريع الجديدة بشأن الموجودات من منتجات الرعاية الصحية، وخطط إدارة المخاطر، كما أنه وقع اتفاق تعاوني مع اتفاقية بازل بشأن خطط إدارة النفايات في أمريكا اللاتينية، ثم دعت إلى انضمام شركاء جدد ممن لديهم اهتمام بالتخلص التدريجي من الزئبق في المنتجات وعمليات التصنيع والصناعة إلى توسيع نطاق العضوية في الشراكة.

٨٩ - قالت السيدة كيكو سيغاوا، نيابة عن الحكومة اليابانية، إن أول مهمة أنجزت في مجال الشراكة بشأن إدارة نفايات الزئبق هي وضع خطة العمل التي تتاح الآن على موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شبكة الإنترنت للتعليق عليها. ومن مجالات العمل الرئيسية في المرحلة الأولى وضع الصيغة النهائية لمشروع المبادئ التوجيهية التقنية لاتفاقية بازل بشأن الإدارة السليمة بيئياً لنفايات الزئبق.

٩٠ - وقدمت السيدة ليزلي سلوس عرضاً تناول إطلاقات الزئبق من مجال الشراكة المتعلقة باحترق الفحم وذلك نيابة عن المنظمة الرائدة وهي مركز الفحم النظيف التابع للوكالة الدولية للطاقة. وقالت إن تلك الشراكة تعد جديدة نسبياً وتجري المساعي لاجتذاب شركاء إضافيين فيها، وبخاصة من البلدان النامية. وأضافت أنه يمكن تحقيق تخفيضات أكبر في الانبعاثات في كثير من المجالات، وتعكف الشراكة على وضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات المتاحة وأفضل التقنيات البيئية غير أنها في حاجة ماسة إلى المزيد من البيانات.

٩١ - وذكر ممثل للأمانة، متكلماً نيابة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إن الشراكة في مجال الاستعمال الحرقي للذهب واستخراجه على نطاق صغير قد وضعت خطة عملها وحددت هدفاً ينطوي على تحد يرمي إلى تخفيض الطلب بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٧. ويجري تنفيذ مشروع خطة استراتيجية قطرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يركز على كمبوديا والفلبين، بتمويل من برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وهناك مشاريع أخرى جارية في غرب إفريقيا وأمريكا الجنوبية. وتشتمل المشاريع في هذه الأخيرة على تطوير تكنولوجيات منخفضة التكلفة لاحتباس بخار الزئبق الذي ينطلق أثناء عملية تجهيز الذهب. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية نشطة للغاية في دعم هذه الشراكة.

٩٢ - وتحدث بعد ذلك ممثل من الاتحاد العالمي لطب الأسنان وشدد على أن مجتمع طب الأسنان العالمي يأخذ على محمل الجد مسؤوليته فيما يتعلق بالزئبق والمعادن المخلوطة بالزئبق المستخدمة في طب الأسنان. وذكر أن ممارسي طب الأسنان قالوا في مؤتمر أخير عقد في استكهولم إنه حتى لو اتبع نهج يشدد على اتقاء أمراض الفم وبالتالي على استخدام حشوات الأسنان، فستظل هناك حاجة كبيرة إلى

حشوات أسنان مأمونة وميسورة. وأعلن أن الاتحاد يكرر التعليقات الواردة من الدول الأعضاء والتي تذهب إلى ضرورة أن يكون تقييد الزئبق مصحوباً بجهود لتطوير بدائل ميسورة ومأمونة للزئبق. وأعلن أن الاتحاد يود أن ينضم إلى الشراكة العالمية من أجل الزئبق ويتطلع قدماً إلى الاشتراك مع أصحاب المصلحة الآخرين في إيجاد حلول تعاونية تستند إلى الأمن والأدلة.

٩٣ - وعقب هذه العروض، وجه ممثل اتفاقية بازل الاهتمام إلى مذكرة المعلومات المقدمة من أمانة اتفاقية بازل (UNEP(DTIE)Hg/OEWG.2/INF/10) التي توجز طرق معالجة الزئبق في إطار الاتفاقية، وتناول فائدة الاتفاقية في معالجة مجالات العمل ذات الأولوية المحددة في المقرر ٣/٢٤ رابعاً لمجلس إدارة اليونيب. وأشار على وجه الخصوص إلى المبادئ التوجيهية التقنية لاتفاقية بازل بشأن الإدارة السليمة بيئياً لنفايات الزئبق، وهي المبادئ التي سيدرس الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف مشروعها النهائي. وقالت إن أمانة اتفاقية بازل أبرمت اتفاقاً مع وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة لتقديم تمويل بحد أقصى قدره مليوناً دولار على فترة أربع سنوات لتنفيذ مشاريع ذات صلة بالزئبق، وسوف تساعد الشريحة الأولى مع تمويل تكميلي من النرويج في الشروع في خطط لإدارة نفايات الزئبق في قطاع الصحة في ثلاثة بلدان.

٩٤ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة إن بلدها يعترف بالإسهام في الشراكة العالمية من أجل الزئبق التي حققت تقدماً حقيقياً على أرض الواقع من خلال أنشطة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، واستطاعت أن تحقق تخفيضات في الزئبق على مستوى العالم. وحثت الجهات المانحة الأخرى على مساندة عملية الشراكة.

خامساً - مسائل أخرى

ألف - اجتماع إقليمي في سانتياغو

٩٥ - أوجزت ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية، متكلمة بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الجهود التي تبذلها تلك البلدان لمعالجة الزئبق، قائلة إن المجموعة تقر بالحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية تتمشى مع الأولويات الوطنية وفكرة المسؤوليات المشتركة وإن تكن تفاضلية. وأعلنت بأنه سيعقد من أجل هذا الغرض، بالإضافة إلى المشاورات الإقليمية المعتمدة، اجتماع إقليمي في شيلي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للتحضير للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة. وقد عرضت حكومة شيلي أن تدفع جزءاً من تكاليف هذا الاجتماع، وطلبت هي إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن يقدم موارد ودعمًا إضافيين.

باء - الإشادة بالسيد جون هويتلو

٩٦ - أعرب الرئيس عن الإشادة بالسيد جون هويتلو من شعبة المواد الكيميائية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي سيتقاعد عن العمل بعد وقت قصير من الاجتماع الراهن. وأعرب عن الامتنان لما قام به السيد هويتلو من عمل لا يكل على مدار السنوات الماضية بشأن مجموعة من الاتفاقات البيئية،

ولمهارته في المساعدة في إقامة تلك الاتفاقيات على أساس راسخ. وأدلى عدد من الممثلين، تكلم بعضهم أيضاً بالنيابة عن مجموعات إقليمية، ببياناتهم التي كرروا فيها ما قدمه الرئيس من ثناء.

سادساً - اعتماد التقرير

٩٧ - اعتمد الفريق العامل التقرير الحالي استناداً إلى المشروع المعمم أثناء الاجتماع وعلى أساس أن توكل مهمة وضع التقرير في صورته النهائية إلى المقرر بالتشاور مع الرئيس وبمساعدة الأمانة.

سابعاً - اختتام الاجتماع

٩٨ - أعلن الرئيس، بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، اختتام الاجتماع في الساعة ١٨/٣٥ من يوم الجمعة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق المقدم إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أولاً - مقدمة

١ - قرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مقرره ٣/٢٤ رابعاً، إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية مخصص لاستعراض وتقييم الخيارات من أجل تعزيز التدابير الطوعية والصكوك القانونية الدولية الجديدة أو القائمة وذلك من أجل التصدي للتحديات العالمية التي يشكلها الزئبق. وطلب مجلس الإدارة إلى الفريق العامل أن يقدم إليه تقريراً نهائياً يبرز جميع الآراء التي يتم الإعراب عنها ويعرض فيه الخيارات وأي توصيات تتفق عليها الآراء.

٢ - ويسر الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص أن يقدم هذا التقرير استجابة لطلب مجلس الإدارة الوارد في المقرر ٣/٢٤ رابعاً.

ثانياً - إطار السياسة العامة لمواجهة التحديات العالمية التي يشكلها الزئبق

٣ - يوصي الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لمجلس الإدارة بأن ينظر في أن يعتمد في دورته الخامسة والعشرين إطار سياسة عامة لمواجهة التحديات العالمية التي يشكلها الزئبق. وترد الخطوط العريضة للعناصر المقترحة لمثل هذا الإطار في التذييل بهذا التقرير. وعلى الرغم من أن هذه العناصر لم يتم الاتفاق عليها بالتفصيل، فقد نالت دعماً واسع النطاق ويوصي الفريق العامل مجلس الإدارة بالنظر فيها. وتشكل هذه العناصر مجتمعة نهجاً شاملاً قد يكون ضرورياً لمواجهة وحل التحدي العالمي الذي يشكله الزئبق. فهي قد توفر توجيهات لاتخاذ الإجراءات على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

٤ - وتشتمل العناصر المقترحة على أولويات حددها مجلس الإدارة في الفقرة ١٩ من المقرر ٣/٢٤ رابعاً؛ ومجموعة تدابير الاستجابة الممكنة التي حددها الفريق العامل في مجرى مناقشاته؛ والإجراءات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ الإطار المقترح وإدارته. وتبرز العناصر الاحتياجات والأوضاع الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بما في ذلك حاجاتها لتعزيز معارفها والمزيد من الدعم المالي والتقني. ولا يعني التسلسل الذي أوردت به هذه العناصر أولوية أي منها في التطبيق.

٥ - أشار الفريق العامل إلى أن تلك العناصر مستقلة عن أي طرائق تقترح لتنفيذها ولا تتضمن حكماً بشأن هذه الطرائق سواء كانت ملزمة قانونياً أو طوعياً. ويسلم الفريق العامل بأن إدراج هذه العناصر في الإطار وتنفيذها في نهاية الأمر قد يختلف باختلاف طبيعة طرائق تنفيذها سواء كانت ملزمة قانونياً أو طوعية، وبحسب آثارها المالية ومدى توافر الموارد المالية وترتيب أولياتها والأطر الزمنية لتنفيذها ومدى إمكانية تنفيذها على المستويات المحلية أو الوطنية أو العالمية.

ثالثاً - خيارات من أجل طرائق التنفيذ

٦ - أجرى الفريق العامل دراسة لاستكشاف السبل الممكنة لتنفيذ العناصر الخاصة بإطار لسياسات الزئبق. وتم تحديد خيارين أساسيين. ومع أن كل خيار حظي بتأييد قوي من مختلف الجهات الحكومية المشاركة، لم يتوصل الفريق العامل لتوافق في الآراء بشأنهما. والخيارين الأساسيين هما:

(أ) اتفاقية للزئبق ملزمة قانونياً جديدة قائمة بذاتها؛

(ب) تدابير طوعية معززة.

٧ - وتصف الفروع التالية من هذا التقرير كل واحد من هذين الخيارين الأساسيين، بما في ذلك الاختلافات المحتملة التي حددها بعض الجهات المشاركة في الفريق العامل. وتشمل هذه الفروع موجزاً لمزايا كل خيار ومساوئه.

ألف - اتفاقية جديدة قائمة بذاتها وملزمة قانونياً بشأن الزئبق

٨ - تقوم الحكومات، في إطار هذا الخيار، بوضع واعتماد اتفاقية جديدة قائمة بذاتها وملزمة قانونياً بشأن الزئبق. ويمكن أن تغطي الاتفاقية جميع عناصر الإجراءات المحددة في إطار السياسة الخاصة بمواجهة التحديات العالمية التي يشكلها الزئبق. وقد تتطلب بعض عناصر تلك الإجراءات التزامات إلزامية "صارمة"، فيما قد تتضمن إجراءات أخرى بموجب الاتفاقية التزامات "مرنة" تعطي البلدان قدراً من المرونة في تنفيذها على الصعيد الوطني، وقد تكون هناك مجموعة أخرى من الإجراءات ذات طابع طوعي. وسوف يتعين التفاوض في تاريخ لاحق بشأن التوازن بين الالتزامات الصارمة والمرنة.

٩ - ويمكن إعداد اتفاقية قائمة بذاتها بشأن الزئبق بطريقة تجعلها عامل تكميل وتعزيز للتعاون والتنسيق فيما بين الصكوك القائمة والملزمة قانونياً، وبخاصة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وهناك إجراءات طوعية من قبيل الإجراءات التي اتخذت من خلال برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها مما يمكن أن يساعد في تحقيق هدف مواجهة التحديات العالمية التي يشكلها الزئبق أثناء الفترة الانتقالية.

١٠ - ويمكن أن تتضمن الاتفاقية القائمة بذاتها بشأن الزئبق أحكاماً للمساعدة المالية والتقنية من أجل دعم الأطراف المؤهلة في تنفيذها، وبخاصة الأطراف من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وقد تشمل الخيارات لمثل هذه المساعدة آلية مالية وغيرها من الترتيبات.

١١ - تشمل المزايا المحتملة لخيار اتفاقية قائمة بذاتها بشأن الزئبق وفقاً لما حددها مقدمو هذا الخيار ما يلي، وتحديداً فإنها:

(أ) توفر أقوى تعبير ممكن من الحكومات عن التزامها المشترك بإيجاد حل طويل الأجل لمواجهة التحديات التي يشكلها الزئبق؛

(ب) تمكن الحكومات من تطبيق تدابير متصلة بالتجارة للحد من انبعاثات الزئبق بطريقة شفافة ومتفق عليها من الأطراف المتعددة وغير تمييزية؛

(ج) تحظر بشكل فعال الاستخدامات والإمدادات غير المرغوب فيها من الزئبق، بما في ذلك التعدين الأولي؛

(د) تخلق أرضية متساوية لجميع أصحاب المصلحة ولضمان ألا تقوض جهود بلد بواسطة بلد آخر وبالتالي إنشاء حوافز لتطوير وتطبيق تكنولوجيات وبدائل للزئبق ملائمة بيئياً؛

(هـ) تدعم قدرات الحكومات على إدراج سياسات مستدامة بشأن الزئبق في أولوياتها الوطنية والإقليمية، واستراتيجياتها الإنمائية وجهودها في تعبئة الموارد؛

(و) تضمن توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من خلال تحسين فرص الحصول بصورة متواصلة ومنتظمة على المساعدة التقنية وعلى الموارد المالية الجديدة والإضافية مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة؛

(ز) توفر الخيار الأفضل لوضع جداول زمنية مختلفة للامتنال للبلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

(ح) تضمن أن يكون التنفيذ شاملاً، وعالمياً، وألا يكون معزولاً أو مؤقتاً وأن يشمل جميع الأطراف بطريقة متوازنة.

١٢ - تشمل المساوي المحتملة لخيار اتفاقية قائمة بذاتها بشأن الزئبق كما حددها معارضو هذا الخيار ما يلي، وتحديداً فإنها:

(أ) تتطلب قدراً كبيراً من الوقت ومن الموارد المالية للتفاوض بشأنها، تمثل تكلفة فرصة بديلة من حيث أن هذه الموارد يمكن تخصيصها لتنفيذ الأنشطة؛

(ب) ستكون أقل مرونة من أي آلية طوعية، بالنظر إلى احتمال الإجراءات المطولة للتصديق والتعديل؛

(ج) ستكون أقل فعالية من حيث التكلفة بالنظر إلى أنها أثقل من حيث هيكلها الإداري والمؤسسي وأكثر تكلفة في التشغيل؛

(د) توفر المساعدة المالية إلى الأطراف في الاتفاقية فقط وتتلقى المساهمات من تلك الأطراف وحدها؛

(هـ) لا تشمل البلدان التي لا تقبل جميع أحكام صك ملزم قانونياً؛

(و) بناء على التجربة مع الصكوك الأخرى الملزمة قانونياً، لا تضمن بشكل تلقائي توفير التمويل الكافي للتنفيذ؛

(ز) تخلق أرضية غير متساوية في التنافس بين الأطراف في الاتفاقية، في ظل التباين الكبير بين البلدان، وبخاصة البلدان المتقدمة والنامية الأطراف من حيث مستويات تنميتها الاقتصادية والتقنية وقدراتها في مجال الإدارة البيئية.

باء - التدابير الطوعية المعززة

١٣ - ويذهب أنصار التدابير الطوعية المعززة في الرأي إلى أن التحديات العالمية التي يشكلها الزئبق تحديات معقدة للغاية وتدخل فيها كثير من الجوانب. ويقولون بأن الطرائق لتنفيذ عناصر لإطار سياسات بشأن الزئبق لها طبيعة قوية تبعاً لحالات محددة وتتوقف على الظروف المعينة لكل بلد على حدة وموقعه وعلى القطاع المعين والعملية والمنتجات ذات الصلة. وقد تم تحديد ثلاثة مكونات محتملة لتعزيز التدابير الطوعية. وتقوم هذه على الأنشطة القائمة من مثل برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشراكة العالمية في الزئبق والصكوك القانونية القائمة والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وعلى صك طوعي جديد مقترح هو "الهيكل البرنامجي والتنظيمي للزئبق".

١٤ - والهيكل البرنامجي والتنظيمي للزئبق هو إطار عمل طوعي استراتيجي وشامل للإجراءات العالمية من أجل تحقيق أهداف وأغراض معينة متفق عليها من خلال خطط التنفيذ الوطنية، والتمويل وآلية للإبلاغ والاستعراض. ويكون الهيكل البرنامجي والتنظيمي للزئبق مفتوحاً أمام جميع الحكومات التي توافق على الأهداف العالمية لخفض الزئبق، ووضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية، ووضع خطط وطنية. وتكون الهيئة الإدارية للهيكل البرنامجي والتنظيمي للزئبق، وهو المجلس الاستشاري الاستراتيجي للزئبق، مفتوحة لجميع الحكومات مع مشاركة الصناعة والمنظمات غير الحكومية والمراقبين الآخرين وسوف تدعم الإطار الجديد وتقوم بتوسيعه بوسائل منها البيان السياسي والاختصاصات وبرنامج عمل لمواجهة الحاجة إلى تعزيز القدرات - بنائها وتمويلها. وسيقوم الهيكل البرنامجي والتنظيمي للزئبق بإنشاء صندوق الزئبق وهو صندوق مستقل مخصص تشرف عليه الهيئة الإدارية لتوفير تمويل للمشاريع في البلدان النامية لتطبيق جميع عناصر الإجراءات المحددة في إطار السياسة الخاصة بالاستجابة للتحديات العالمية التي يشكلها الزئبق. وبالإضافة إلى مواصلة أعمالها الجارية حالياً، تقوم الشراكة العالمية بشأن الزئبق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الدولية الأخرى بدور الأداة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ مشاريع بموارد من صندوق الزئبق. وستكون هناك مصادر أخرى من مثل مرفق البيئة العالمية أو المؤسسات ذات الصلة بالمناخ متاحة أيضاً لتقديم الدعم للجهود المشتركة الشاملة. وسيتم التصدي لتجارة الزئبق من خلال دعوة اتفاقية روتردام للشروع في عملية بهدف وضع إجراءات موافقة مسبقة عن علم للزئبق الأولي. وسيقوم المجلس الاستشاري الاستراتيجي للزئبق بإنشاء هيئة فرعية متوازنة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية تجتمع مرتين في السنة لتقديم المشورة إلى المجلس على أساس دوري وإدارة صندوق الزئبق ووضع واستعراض المبادئ

التوجيهية في إطار الصندوق والموافقة عليها وإنشاء أفرقة تقنية لوضع أفضل الممارسات واستعراض الخطط الوطنية والتقدم المحرز فيها نحو أهداف الهيكل البرنامجي التنظيمي للزئبق.

١٥ - وقد أشير أيضاً إلى أن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يمكن أن يعمل أيضاً بمثابة هيكل يمكن أن ينفذ بواسطة الإطار الطوعي المعزز للزئبق أو مكوناته. ومن المكونات الأخرى أيضاً إمكانية تطوير وتنسيق العمليات والبرامج والاتفاقات القائمة لمواجهة التحديات التي يشكلها الزئبق. وعلى وجه التحديد، يمكن أن تشمل هذه زيادة تعزيز برنامج الزئبق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتنفيذ الإطار الشامل للشراكة العالمية للزئبق في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهذا النهج يمكن أيضاً أن يتناول عناصر محددة من إطار سياسة الزئبق باستخدام الصكوك القانونية القائمة وهذه تحديداً هي اتفاقية بازل بشأن النفايات المحتوية على الزئبق، واتفاقية روتردام للتجارة الدولية في الزئبق الأولي والمركبات التي يحتوي على الزئبق واتفاقية استكهولم بشأن ميثيل الزئبق.

١٦ - وتشمل المزايا المحتملة لخيار التدابير الطوعية المعززة كما حددها أنصار هذا الخيار فيما يلي، أنه تحديداً:

- (أ) يمكن تطويره بسرعة أكبر وبتكلفة أقل مقارنة بالصك الملزم قانونياً؛
- (ب) يجتذب مشاركة أوسع نطاقاً نظراً لمرونته ولطابعه غير الملزم قانونياً، ونظراً إلى أن الخطط الوطنية تستهدف احتياجات معينة للبلدان؛
- (ج) يكون أكثر قابلية للتكيف مع التغييرات في مشكلة الزئبق دون أن يتطلب إجراءات موسعة للتصديق والتعديل؛
- (د) يكون تنفيذه أكثر فعالية من حيث التكلفة بالنظر إلى هيكله الإداري والمؤسسي الصغير الذي يسمح بتخصيص مزيد من الأموال للتنفيذ؛
- (هـ) يتيح نهجاً متدرجاً يمكن المشاركين فيه مع مرور الزمن، وعلى ضوء التجربة والدروس المستفادة، من البت في ما إذا كان من المستصوب وضع صكوك إضافية أو قانونية؛
- (و) ييسر تنفيذ خفض في الزئبق بكفاءة اقتصادية وبطريقة تشاركية بالنسبة للصناعة والمجتمع؛
- (ز) يعزز اتخاذ إجراءات عالمية فورية لمعظم العناصر المدرجة في إطار سياسة الزئبق وذلك بتحفيز الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لإيجاد حلول تكون الأنسب والأكثر فعالية من حيث التكلفة للظروف المحددة.

١٧ - وتشمل المسائل المحتملة لخيار التدابير الطوعية المعززة على نحو ما حدده معارضو هذا الخيار ما يلي، ذلك وتحديداً أنه:

- (أ) لا يتمكن من تناول العديد من عناصر إطار سياسات الزئبق بفعالية وبالتالي لا يتمكن من إيجاد حل شامل ودائم ويمكن التنبؤ به وفعال لمشكل الزئبق المعقدة والعالمية؛

- (ب) بناء على التجربة في التدابير الطوعية الأخرى، لا ينجح في جذب موارد مالية مستدامة وكافية لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛
- (ج) لا ينجح في مراعاة الحاجة إلى تدابير إنفاذ وضمن الالتزام أو اجتذاب المشاركة الأوسع؛
- (د) ويثير احتمال أن تخفق جهود البلدان التي تقوم بالتزاماتها كاملة بسبب البلدان الأخرى التي لا تتمكن من الوفاء بها بسبب نقص الدعم؛
- (هـ) لا ينجح في تحقيق الحماية الفعالة لمواجهة التحديات المحتملة في إطار منظمة التجارة الدولية لمواجهة الإجراءات التي تتخذها الحكومات فيما يتعلق بإمدادات وتجارة الزئبق؛
- (و) يؤدي إلى تجزئة شاملة وإلى نهج غير منسق لمعالجة مشكلة الزئبق على صعيد عالمي وعلى أساس طويل الأجل؛
- (ز) يؤدي إلى تكاليف إدارية لتشغيل الإطار الطوعي، مثل الهيكل البرنامجي التنظيمي للزئبق، تضاهي وتفوق التكاليف التي يحتاجها صك ملزم قانونياً.

التذييل الأول

عناصر لإطار شامل للزئبق

ألف - العناصر التي توطر المسألة

١ - يمكن توفير العناصر في سياق الاستجابة للتحديات التي يثيرها الزئبق والتي تؤكد نية المشتركين في التصدي لها؛ ومن بينها:

(أ) تعبير عن الالتزام السياسي؛

(ب) قائمة بالمبادئ التي يقوم عليها الإطار ووصف لنطاقه بما في ذلك إعلانات ريو ذات الصلة وعلى وجه الخصوص مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة المنصوص عليه في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛

(ج) بيان عن هدف الإطار (مثلاً، "حماية صحة البشر والبيئة العالمية من إطلاق الزئبق ومكوّناته على مدى أطوار حياة هذه المكوّنات وذلك بالتقليص إلى أدنى حدّ من إطلاقات الزئبق البشرية المصدر والعالمية في الجو والبحر والبر وبالتخلّص منها في نهاية المطاف كلّما كان ذلك ممكناً").

باء - إجراءات محددة للتصدي للتحديات التي يشكلها الزئبق

٢ - تمثل العناصر المذكورة في هذا الفرع التزامات أو إجراءات محددة قد ترغب البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين في الاضطلاع بها لإنجاز الهدف العام للإطار.

١ - الحد من المعروض من الزئبق

٣ - قد يكون أحد أهداف أي إطار يتم اعتماده الحد من إطلاق الزئبق في الغلاف الحيوي بواسطة الحد من المعروض العالمي من الزئبق. ويمكن إنجاز ذلك بواسطة استخدام غايات أو أهداف أو جداول زمنية لإنهاء ولتقليل المعروض من الزئبق من المصادر المختلفة بما في ذلك:

(أ) التعدين الأولي؛

(ب) وقف تشغيل خلايا كلورية فلورية؛

(ج) مخزونات الزئبق؛

(د) الزئبق المنتج كنتائج ثانوي للتعدين؛

(هـ) الزئبق الناتج عن إعادة التدوير والمصادر الأخرى.

٤ - ويمكن تقليل المعروض العالمي من الزئبق بوضع أهداف وجداول زمنية للحد من مصادر إمدادات الزئبق والقضاء عليها ما كان ممكناً، مع مراعاة الحاجة للاستخدامات الجارية التي لا تتوافر لها بدائل جاهزة، وتبعاً لأهمية هذه المصادر.

٢ - الحد من الطلب على الزئبق في المنتجات والعمليات

٥ - يمكن أن تسفر العمليات الصناعية وغيرها من العمليات التي تستخدم الزئبق عن مظاهر تعرض للبشر لها شأنها وإطلاقات للزئبق في البيئة. والمنتجات المحتوية على الزئبق تزيد من كمية الزئبق في المجاري السائلة للنفايات ومن ثم تزيد من احتمال إطلاقات الزئبق في آخر الأمر. وتهدف الإجراءات الواردة في هذا الفرع إلى تدنية مثل هذه التعرضات والإطلاقات بواسطة الحد من الطلب على الزئبق في المنتجات والعمليات. ويمكن إنجاز ذلك بواسطة القيام، حسب الإمكان، باستحداث واستخدام تدابير من قبيل ما يلي:

(أ) غايات أو أهداف أو جداول زمنية للحد من الطلب تكون خاصة ببلدان معينة أو قطاعية أو عالمية متصلة بما يلي، على سبيل المثال:

١' حظر تشييد مرافق إنتاج جديدة أو توسيع المرافق القائمة؛

٢' التخلص التدريجي من استخدام الزئبق في المنتجات والعمليات بحلول تواريخ محددة لكل منتج مهم أو عملية؛

٣' وضع معايير للمحتوى الزئبقي من أجل المصاييح والمنتجات الأخرى حيثما لا تكون البدائل غير الزئبقية متاحة؛

(ب) أدوات أو سياسات للمعلومات للنهوض باستحداث واستخدام بدائل أو مواد ومنتجات وعمليات معدلة؛

(ج) أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية (بما في ذلك استخدام بدائل غير زئبقية) واعتماد تدابير معادلة من أجل الحد من الطلب في مجالات من قبيل ما يلي:

١' تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق؛

٢' إنتاج مونومير كلوريد الفينيل والكلور القلوي؛

٣' المنتجات والتعبئة؛

٤' ممارسات علاج الأسنان.

٣ - الحد من تجارة الزئبق الدولية

٦ - يتمثل الغرض من الإجراءات في هذا المجال في الحد بقدر الإمكان من الآثار الضارة للزئبق بالحد من تجارة الزئبق الدولية والاعتراف في الوقت نفسه بأن التجارة قد تكون لازمة لإتاحة المنتجات أو العمليات الضرورية التي لا تتوافر لها بدائل مناسبة ولتيسير الإدارة السليمة بيئياً للزئبق. وتسهّل تجارة الزئبق من عرضه بسهولة في الكثير من الأسواق المحلية، وتحافظ على انخفاض أسعاره وارتفاع الطلب عليه. ومثل هذه التجارة، علاوة على التجارة في المركبات والمنتجات المحتوية على الزئبق، تعمل على توزيع الزئبق على نطاق واسع، بما في ذلك على مواقع لا تمارس فيها الإدارة السليمة بيئياً للزئبق

ونفايات الزئبق. وينبغي لهذه التدابير أن تُتخذ بشكل منسق مع تدابير خفض العرض والطلب ويمكن لها أن تشمل على ما يلي:

- (أ) تقييد التجارة في الزئبق الأولي أول التخلص تدريجياً من التجارة في الزئبق والنظر، ما كان مناسباً، في اتخاذ إجراءات مماثلة بشأن المركبات المحتوية على الزئبق؛
- (ب) الحد من التجارة في المنتجات المحتوية على الزئبق؛
- (ج) تنفيذ إجراء الموافقة المسبقة عن علم على التجارة في الزئبق؛
- (د) استحداث نظام إبلاغ عن البيانات لرصد تجارة الزئبق.

٤ - الحد من انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي

٧ - تهدف الإجراءات الواردة في هذا الفرع إلى الحد من الانبعاثات الجوية البشرية المنشأ من الزئبق في القطاعات الرئيسية، أو التقليل منها إلى أدنى حدٍّ أو القضاء عليها حيثما يكون ذلك عملياً. وينبغي إيلاء اهتمام لنهوج الملوثات المتعددة، التي لها منافع إضافية تجسّد أولويات وطنية وعالمية أخرى في مجال حماية صحة البشر والبيئة. ومن الممكن إنجاز ذلك بواسطة:

(أ) وضع استراتيجيات تنفيذ وطنية، أو استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية، بحسب الملاءمة، والتي يمكن أن تشمل:

١' تقييم الانبعاثات الراهنة والمتوقعة؛

٢' تقييم فعالية القوانين والسياسات المتصلة بإدارة الانبعاثات؛

٣' إجراءات للحد من الانبعاثات من الاستخدامات المتعمّدة، والقضاء عليها حيثما يكون ذلك ممكناً عملياً، وللتقليل إلى أدنى حدٍّ من الانبعاثات غير المتعمّدة؛

٤' استعراضات دورية للاستراتيجيات والإجراءات؛

٥' جدول زمني لتنفيذ الاستراتيجية.

(ب) استراتيجيات تنفيذ عالمية ووطنية وقطاعية بشأن مصادر الانبعاث الرئيسية، وغايات وأهداف وجداول زمنية للتخفيض. وفي بعض القطاعات، وخصوصاً قطاع تعدين الذهب الحرفي والصغير الحجم، سيكون من المهمّ جدّاً النظر في الأنشطة الإنمائية المتكاملة التي من شأنها أن تفضي إلى الحد من الانبعاثات أو إلى القضاء عليها؛

(ج) النهوض باستحداث واستخدام بدائل أو مواد ومنتجات وعمليات معدلة؛

(د) بالنسبة للمصادر الجديدة:

١' التدرج في استخدام أفضل التقنيات المتاحة أو اتخاذ تدابير معادلة لقطاعات معينة والنهوض باستخدام أفضل الممارسات البيئية؛

٢' النهوض باستخدام أفضل التقنيات المتاحة أو بالتدابير المعادلة وبأفضل الممارسات البيئية من أجل القطاعات الرئيسية الأخرى؛

(هـ) بالنسبة للمصادر القائمة، النهوض باستخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية والتكنولوجيات السليمة بيئياً أو اتخاذ التدابير المعادلة في القطاعات الرئيسية وفقاً لاستراتيجية التنفيذ، ومع مراعاة السيناريو العالمي ما أمكن.

٥ - إنجاز إدارة سليمة بيئياً للنفايات المحتوية على زئبق

٨ - تهدف الإجراءات الواردة في هذا الفرع إلى الحد من إطلاقات الزئبق الاصطناعية بواسطة إدارة النفايات المحتوية على زئبق بطريقة سليمة بيئياً. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة:

(أ) استحداث وترويج مبادئ توجيهية بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية باستخدام نهج دورة الحياة، بغية:

١' الحد من توليد النفايات المحتوية على زئبق؛

٢' تشجيع العمل على حدة لجمع وفرز ونقل ومعالجة النفايات المحتوية على زئبق بشكل سليم بيئياً؛

٣' الحد من إطلاقات الزئبق من مرافق الترميد ومدافن القمامة؛

(ب) التعاون عن كثب مع الهيئات الملائمة التابعة لاتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية من أجل:

١' تقييد تجارة النفايات التي تحتوي على الزئبق أو على مكونات الزئبق، أو التخلص التدريجي منها، ما لم تكن لغرض التخلص والاسترجاع وإعادة التدوير بشكل سليم بيئياً؛

٢' ومواصلة تطوير وتنفيذ المبادئ التوجيهية التقنية لاتفاقية بازل بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات المحتوية على الزئبق، ومساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية.

٦ - العثور على حلول للتخزين السليم بيئياً للزئبق

٩ - الزئبق عنصر مكون للأرض لا يمكن تدميره. يتعين إدارة الزئبق المستمد من مصادر بشرية المنشأ بطريقة تقلل من إمكانية إطلاقه في البيئة. وتهدف الإجراءات الواردة في هذا الفرع إلى الحد من الإطلاقات من مخزونات الزئبق ونفاياته أو القضاء عليها، بواسطة استحداث واستخدام حلول تخزين وطنية وإقليمية ودون إقليمية سليمة بيئياً وطويلة الأجل. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة:

(أ) وضع وترويج مبادئ توجيهية بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية وتحديد أدوار مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك المستهلكين والمنتجين ومسؤولياتهم، من أجل:

١' تخزين نهائي أو طويل الأجل أو قصير الأجل؛

٢' إدارة المخزونات القائمة؛

(ب) التعاون عن كثب مع الهيئات ذات الصلة التابعة لاتفاقية بازل بشأن إدارة النفايات المحتوية على زئبق ونقلها.

٧ - العمل على معالجة المواقع الملوثة القائمة

١٠ - نظراً إلى استخدام الزئبق بشكل كبير في العصر الحديث، فإن كميات كبيرة من الزئبق توجد في نفايات المناجم، ومدافن القمامة، والمواقع الصناعية المرتفعة التلوث وغيرها من المواقع. وتمثل تلك المواقع تهديداً مستمراً بإطلاقات في المستقبل. وتهدف الإجراءات الواردة في هذا الفرع إلى الحد من إطلاقات الزئبق وإمكانات الإطلاق في المستقبل بواسطة معالجة المواقع الملوثة القائمة. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة:

(أ) وضع وتنفيذ استراتيجيات ومنهجيات لتحديد المواقع الملوثة وتقييمها وترتيب أولوياتها ومعالجتها؛

(ب) وضع وترويج مبادئ توجيهية لتحديد المواقع الملوثة بالزئبق وتوجيهات بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية:

١' من أجل منع انتشار التلوث بالزئبق؛

٢' وإدارة المواقع الملوثة ومعالجتها وإعادة تأهيلها، إن كان مجدياً.

٨ - زيادة المعرفة

١١ - من شأن البيانات والمعلومات والبحوث عن الزئبق أن تساعد في تطوير وتحسين الفهم والتنسيق وأن تيسر تحسين تقييمات المخاطر وإدارة المخاطر بالنسبة للتحديات التي يثيرها الزئبق. وبالنسبة للكثير من البلدان، يعتبر تحسين قاعدة المعارف وتوافر المعلومات ذات الصلة شرطاً ضرورياً لاتخاذ الإجراءات الواردة في الفروع ١ إلى ٧ آنفاً. وتهدف الإجراءات الواردة في هذا الفرع إلى زيادة المعرفة بواسطة معالجة فجوات البيانات والمعلومات بشأن الزئبق. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة تطوير وتحسين:

(أ) القوائم الحصرية عن الاستخدام والاستهلاك والإطلاقات البيئية على الصعيد الوطني؛

(ب) رصد مستويات الزئبق الراهنة في شتى الوسائط؛

(ج) تقييم تأثير الزئبق والمركبات المحتوية على الزئبق على صحة البشر وخصوصاً المجتمعات الضعيفة، وعلى البيئة بنشر تلك المعلومات؛

- (د) المعلومات عن نقل الزئبق وتحويله ودورته في البيئة ومصيره؛
 (هـ) المعلومات عن التجارة والمبادلات في الزئبق والمنتجات المحتوية على الزئبق؛
 (و) تحسين جمع المعلومات وتبادل المعلومات.

جيم - مسائل شاملة لعدة قطاعات متصلة بالتنفيذ

١٢ - تشمل العناصر المذكورة في هذا الفرع تدابير قد ترغب الحكومات في تنفيذها لزيادة احتمال أن تكون الجهود التي تبذلها للتصدي للتحديات التي يثيرها الزئبق بموجب أي إطار قد يعتمد، جهوداً فعالة. ومن الممكن أن يشمل ذلك الخطوات التالية أو ما شاكلها:

(أ) تبادل المعلومات بواسطة استخدام إجراءات وممارسات وآليات قائمة، أو إنشاء الجديد منها، بشأن تبادل المعلومات المتصلة بالرقابة على الزئبق، بما في ذلك وبحسب الملاءمة:

١' تحديد حلقات الوصل الوطنية؛

٢' آلية تبادل معلومات؛

(ب) إزكاء الوعي العام باستخدام إجراءات وممارسات وآليات قائمة أو إنشاء الجديد

منها؛

(ج) تنفيذ استراتيجيات تكون:

١' قد وضعت ونفذت على الصعيد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية؛

٢' متوفرة للجمهور؛

٣' يتم استعراضها واستيفائها بشكل دوري؛

(د) الرصد والإبلاغ والاستعراض، بما في ذلك:

١' الرصد الذاتي لتنفيذ الاستراتيجيات؛

٢' الإبلاغ عن التنفيذ؛

(هـ) الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

انتقال للموارد المالية والمساعدة التقنية الكافية مع مراعاة خطة بآلي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات:

١' التي توفر موارد مالية جديدة وإضافية ومساعدة تقنية ملائمة بيئياً ودعم

تكنولوجي من أجل بناء وتدعيم قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر

اقتصاداتها بمرحلة انتقال لاتخاذ الإجراءات الملائمة بيئياً والمنسجمة مع

استراتيجياتها للحد من الفقر؛

'٢' تستخدم مرافق وعمليات جديدة أو قائمة لتسهيل توفير الموارد والمساعدات، بما في ذلك ما يتم على سبيل المثال من خلال برنامج شراكة الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

'٣' التي يتم استعراضها دورياً بشأن فعاليتها؛

(و) تقييم الفعالية واستعراض الالتزامات، بما في ذلك:

'١' تقييم دوري لفعالية إطار الزئبق في إنجاز أهدافه؛

'٢' البت فيما إن كانت الإجراءات والالتزامات المتخذة بموجب الإطار كافية أو تحتاج إلى تنقيح.

دال - توجيه السياسات والشؤون الإدارية

١٣ - تتصل العناصر الواردة في هذا الفرع بتوجيه السياسات العامة والإشراف على الإطار وشؤونه الإدارية. ومن الممكن أن يشمل ذلك عمليات توجيه السياسات العامة أو الإشراف والدعم الإداري وينبغي أن تتضمن الاعتراف بضرورة تعزيز التعاون والتنسيق مع اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم، ومع المنظمات الدولية والهيئات الحكومية الدولية والهيئات غير الحكومية المختصة.

المرفق الثاني

بيانات المواقف الوطنية والإقليمية^(١)

أولاً - آراء المنطقة الأفريقية بالنسبة إلى إطار قانوني شامل للتصدي للتحديات العالمية التي يمثلها الزئبق

ألف - معلومات أساسية

١ - إن الأخطار التي يشكلها الزئبق من خلال مناولته وانبعاثاته في البيئة أشد بالنسبة إلى سكان القارة الأفريقية الذين لا تتاح لهم فرصة تذكر لتجنب أخطار التعرض أو لحماية أنفسهم منها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأفريقيين بصورة عامة، يكونون، بسبب ضعف التعليم والافتقار إلى المعلومات غير مدركين للأخطار الحالية ولا يكون أمامهم سبيل للحصول على العناية الطبية الآنية والصحيحة. ويفاقم هذه الحالة النمو السكاني السريع الذي له آثار على الاحتياجات من البنى التحتية في القارة.

٢ - والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة والتكاليف البيئية المترتبة على التلوث بالزئبق من جراء استعماله وإساءة استعماله كبيرة وتحملها المجتمعات الفقيرة بصورة غير متناسبة. وعلاوة على ذلك، ثبت أن المجتمعات الأفريقية المعرضة للتلوث بالزئبق عن طريق أنشطة مثل التعدين بواسطة الحرفيين والتعدين ضيق النطاق، ومصانع الكلور - القلوي، تعاني من آثار صحية معاكسة، مثل الضرر الذي يصيب الأعصاب وانخفاض الخصوبة وأمراض القلب (منظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية).

٣ - وتشكل الصادرات من المنتجات التي تكون دون المستوى أو قرب نهاية دورة حياتها مصدر قلق رئيسي لأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للنفايات المحتوية على الزئبق تولد بكميات متزايدة الضخامة، وبينما القوانين البيئية تزداد تشدداً في البلدان الصناعية، تميل الصناعات المنتجة للزئبق والمولدة للنفايات إلى البحث اللائق عن "الدرب ذات المقاومة الأقل" لأوجه استخدام الزئبق والتخلص من النفايات المرتبطة به. وهذا البحث قد حدا بالصناعات وبحكومات الدول المتقدمة النمو والصناعية إلى التركيز على تصدير الزئبق ومنتجات الزئبق ونفاياته إلى البلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. وهذا الاتجاه يضاعف من مشاكل أفريقيا فيما يتعلق بإدارة الزئبق. وليس لدى أفريقيا أيضاً قدرات تقنية وتكنولوجية ومؤسسية لإدارة الزئبق على نحو سليم بيئياً (أمانة اتفاقية بازل، ٢٠٠٤).

باء - التحديات

٤ - الافتقار إلى القدرات لإدارة المواد الكيميائية عن كامل دورة حياتها وإلى تكامل هذه الإدارة، يسفر عن استراتيجيات إنمائية ذات مستوى ضعيف من الاستدامة وعن حالات تآزر ضعيفة مع

(١) تدرج البيانات الوطنية والإقليمية بصورتها المقدمة من البلدان ولم تحرر رسمياً.

قطاعات ذات أولوية مثل الصحة، والتعليم، والصناعة، والزراعة. وتشمل القيود، محدودية الموارد والطاقات لكفالة قيام الحكومات باتخاذ إجراءات ملائمة في الإدارة الفعالة للمواد الكيميائية، وتيسير الإصلاحات التنظيمية اللازمة، والإنفاذ الفعال للتشريعات، ورصد استخدام الزئبق والمنتجات التي تحتوي على الزئبق.

٥ - ومع ازدياد استخدام وإنتاج المواد الكيميائية علمياً، سوف تزداد القيود المفروضة على المؤسسات الأفريقية لإدارة المواد الكيميائية، وهي تعاني بالفعل من محدودية الموارد والطاقات، ويزداد العبء الواقع عليها. ويتطلب الأمر وضع تدابير ونظم، مثل الصكوك الملزمة قانوناً، تتناول الزئبق لخفض التعرض للتأثيرات السلبية للزئبق وللإقلال من سهولة تعرض البشر لها، وفي الوقت ذاته، دراسة الفجوات الهامة في تكامل السياسات وفي التنسيق المؤسسي المتصل بتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية على الأصعدة الإقليمية والوطني والمحلي.

٦ - ويتطلب الأمر بناء/زيادة القدرات لوضع وإنفاذ التشريعات، وجمع المعلومات ونشرها، وخطط الاستجابة في حالات الطوارئ، ووضع سياسة لإدارة المخاطر، والتنفيذ والإنفاذ، وإصلاح المواقع الملوثة، ومعالجة الأشخاص المصابين بالتسمم وتنفيذ برامج تثقيفية فعالة.

جيم - التبوير

٧ - تدرك المنطقة الأفريقية عند دراستها للحاجة إلى صك ملزم قانوناً لمواجهة التحدي العالمي الذي يشكله الزئبق، أن الزئبق مادة ملوثة عالمية ذات آثار صحية وبيئية خطيرة. وسوف يوفر الصك الملزم قانوناً التدابير الكافية لكل الأولويات العالمية ويتناول الحاجات والحالات الخاصة للبلدان النامية، ولذلك فإنها تلاحظ ما يلي:

- هناك حاجة إلى صك شامل ملزم قانوناً للتصدي لكامل دورة حياة الزئبق بجميع أشكاله، بما في ذلك الحاجة إلى إجراءات والتزامات طويلة الأجل في مجال السيطرة العالمية على الزئبق مع صلاحيات والتزامات على المستويات السياسية.
- إن ما يكون ملزماً من الالتزامات، أكثر عدالة ويوفر ظروفاً متكافئة لجميع البلدان فيما يتعلق بالالتزامات التي يتم الوفاء بها والمساعدة التي تُقدم، مع إيلاء الاعتبار لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة.
- إن التجارة العالمية بالزئبق لا يمكن أن تنظم إلا في إطار ملزم من الناحية القانونية.
- وضع تدابير بيئية متعلقة بالتجارة في إطار اتفاق بيئي متعدد الأطراف بشأن الزئبق من شأنه أن يسمح للأطراف بوضع قوانين وطنية للتجارة تزيل الشواغل العالمية بشأن الزئبق دون أن تعتبر تمييزية و/أو حمائية.
- يتم تيسير سبل الوصول إلى الآليات الدولية المالية بواسطة اتفاق ملزم قانوناً. ومن شأن زيادة فرص توفير موارد مالية إضافية وجديدة أن يمكن البلدان من خفض مصادر الزئبق بصورة فعالة دون التأثير على التجارة أو على أهداف الحد من الفقر أو الأهداف الإنمائية الأخرى. وأنسب طريقة سليمة لتعزيز المساعدة التقنية هو عبر إطار قانوني.

- لا تعد الشراكات بديلاً مستداماً كافياً للالتزامات الدولية الملزمة. فهي قد توفر مساهمة مؤقتة تكميلية هامة نحو مكافحة الزئبق.
- توفر الصكوك الملزمة قانوناً الخيار الأفضل للبلدان المتقدمة والنامية لوضع مختلف الجداول الزمنية للامتثال. وتوفر الصكوك الملزمة قانوناً أيضاً إمكانية إضافة معادن سمية أخرى مستقبلاً مثل ذلك الرصاص والكاديوم.
- وهي تكفل ألا يكون التنفيذ معزولاً ومؤقتاً وإنما شاملاً وعاملياً، بالإضافة إلى ذلك فهي تقيد جميع الأطراف في الأجل البعيد بطريقة متوازنة.
- تحظى الحكومات التي تتخذ مثل هذا الإطار بالدعم لتضمين الزئبق في أولوياتها الوطنية والإقليمية وفي اتخاذ خطوات لتنفيذ هذه الإجراءات.

دال - اتفاقية قائمة بذاتها للزئبق

٨ - يؤيد الموقف الأفريقي إنشاء اتفاقية قائمة بذاتها تتضمن عناصر تتصل بالتوجيه الشامل للسياسات والإشراف والإدارة داخل إطار قانوني. ويتضمن الإطار خليطاً من الالتزامات "الصارمة" (الإلزامية) و"المرنة" (التقديرية) التي من شأنها مجتمعة أن تتصدى لكامل نطاق مشكلة الزئبق العالمية على النحو المبين أدناه:

ألف - العناصر التي تشكل إطار المسألة	(أ) التعبير عن الالتزام السياسي (ب) مبادئ الإطار ونطاقه (ج) الهدف
باء - الإجراءات المحددة للتصدي للتحديات التي يشكلها الزئبق	(أ) خفض عرض الزئبق (ب) خفض الطلب على الزئبق في المنتجات والعمليات (ج) الحد من التجارة الدولية في الزئبق (د) خفض انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي أو القضاء عليها (هـ) تحقيق الإدارة السليمة بيئياً في النفايات المحتوية على الزئبق (و) إيجاد الحلول السليمة بيئياً لتخزين الزئبق (ز) إصلاح المواقع الملوثة القائمة (ح) زيادة المعرفة
جيم - الترتيبات المتصلة بالتنفيذ	(أ) تبادل المعلومات وتوعية الجمهور (ب) استراتيجيات التنفيذ (ج) الرصد وتقديم التقارير والاستعراض (د) الموارد المالية والمساعدة التقنية (هـ) تقييم الفعالية واستعراض الالتزامات
دال - الإرشاد السياسي والإدارة	(أ) الإرشاد السياسي أو عملية الإشراف (ب) الخدمات الإدارية

موقف مجموعة بلدان وسط وشرق أوروبا بشأن صك محتمل لتنظيم الزئبق على المستوى العالمي

٩ - ناقشت بلدان منطقة وسط وشرق أوروبا الحاضرة في المشاورات الإقليمية، التي عقدت في يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في بخارست، (رومانيا)، نوع الصك الذي يبدو أكثر فعالية لمراقبة الزئبق على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية، وقامت بوضع هذه الوثيقة للنظر فيها بوصفها موقفاً إقليمياً لكي تعرض على الدورة الثانية للفريق العامل المفتوح العضوية (نيروبي، ٦-١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٨). وتؤيد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في منطقة وسط وشرقي أوروبا البيان الذي أدلت به الرئاسة الفرنسية تأييداً كاملاً.

١٠ - وترى بلدان وسط وشرق أوروبا أن هناك أدلة علمية على أن الزئبق ومركباته هي ملوثات تثير القلق على نطاق العالم، وأنها تبقى ثابتة لا تتحلل في البيئة، وأنها تتراكم في السلسلة الغذائية، ولها آثار ضارة كبيرة على الصحة البشرية، وعلى وجه الخصوص المجموعات السكانية الأكثر ضعفاً مثل الأطفال، والحوامل والمجموعات الأحيائية.

١١ - وتشمل المشاكل التي عاشتها المنطقة على وجه التحديد جوانب كثيرة منها حالات التلوث بالزئبق أو الانسكابات، والممارسات غير السليمة في إدارة الزئبق، والعمليات الصناعية الجارية أو التي أوقفت والتي تنتج عنها إطلاقات للزئبق واستخدام أدوات طبية وغيرها من المنتجات الأخرى المحتوية على الزئبق.

١٢ - اتخذت بلدان المنطقة خطوات لمعالجة هذه المشكلة، وسعت بعض هذه البلدان، من الأطراف في بروتوكول المعادن الثقيلة التابع لبروتوكول نقل الملوثات الجوية البعيد المدى، لأن تستخدم هذا البروتوكول في معالجة هذه المشكلة. غير أن هذه البلدان ترى أن هذا البروتوكول وحده ليس الحل النهائي لمشكلة الزئبق، ولا بد من اتخاذ إجراءات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية للحيلولة دون وقوع آثار سلبية بسبب الزئبق ومركباته. ولهذا فقد اتفقت بلدان وسط وشرق أوروبا على خيار صل ملزم قانونياً لمعالجة الزئبق.

١٣ - وعلى ضوء التجارب السابقة (اتفاقيات استكهولم، وروتterdam، وبازل وغيرها من الاتفاقيات والبروتوكولات)، ومع التسليم بأهمية مساهمات النهج الطوعية، من المنتظر أن يوفر الصك الملزم قانونياً حلاً فعالاً وطويل الأجل للقضاء على خطر الزئبق.

١٤ - وبناء على تحليل فعالية الصكوك الطوعية والصكوك الملزمة قانونياً في التصدي للأولويات العالمية السبعة بشأن الزئبق التي حددها مقرر مجلس الإدارة ٣/٢٤، فإننا نعتبر الصك الملزم قانونياً سيكون أكثر فعالية في القضاء على خطر الزئبق مقارنة بالخيارات الأخرى. وتعتقد بلدان منطقة وسط وشرق أوروبا أنه لا بد لأي اتفاق يقترح لمعالجة المشاكل المحددة في المنطقة، من أن يتضمن الخصائص التالية:

- نطاق واسع يشمل جميع الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى إطلاق الزئبق ويتناول دورة الحياة الكاملة للزئبق؛

- يتصدى لمسألة المنتجات المحتوية على الزئبق، بما فيها المعدات الطبية، وخصوصاً تطوير البدائل المناسبة والترويج لها؛
 - توفير أدوات لمعالجة المواقع الملوثة بطريقة فعالة؛
 - توفير حلول سليمة بيئياً لإدارة النفايات المحتوية على الزئبق، بما في ذلك التخزين السليم بيئياً؛
 - إيجاد موارد مالية جديدة وإضافية كافية لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من التحكم بفعالية في مصادر الزئبق، بما في ذلك آليات لنقل التكنولوجيا؛
 - تشجع استخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في المصانع القائمة التي تستخدم الزئبق أو ينبعث منها الزئبق؛
 - زيادة اقتسام المعارف في المجالات المتصلة بالزئبق؛
 - أحكام تسمح بتوسيع نطاق الصك ليشمل مواد أخرى تثير شواغل على نطاق العالم.
- وسيكون الصك الملزم قانونياً أكثر فعالية للأسباب التالية:
- يساعد في إيجاد حل طويل الأجل لحل مسألة الزئبق ويمكن أن يكون بمثابة إطار شامل للتعاون الطوعي في هذا المجال؛
 - يتيح المجال لمشاركة البلدان على نطاق العالم (تشارك بلدان كثيرة في مشاريع شراكة على أساس طوعي وهناك أكثر من مائة من البلدان تنفذ حالياً اتفاقيات تناول "مواد كيميائية"؛
 - يفتح الفرصة لاحتفال التوصل إلى اتفاق والتزام على مستوى رفيع (تتخذ قرارات تنفيذ الصك الملزم قانونياً على المستويين الدولي والوطني على مستوى رفيع للغاية مما يشكل ضماناً للدعم السياسي للتنفيذ)؛
 - يهيئ الفرصة لآلية مالية دائمة لدعم عملية التنفيذ (تنفيذ تدابير تقليل الأخطار في بلدان وسط وشرق أوروبا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال يعتمد على الدعم المالي)؛
 - ييسر نقل أفضل التقنيات المتاحة/وأفضل الممارسات البيئية؛
 - يشجع على تطوير تشريعات وطنية وتطبيق صكوك تنظيمية جديدة على المستويات الوطنية؛
 - يتيح لمختلف أصحاب المصلحة الفرص للمشاركة في تنفيذ العملية؛
 - يحدد إطاراً زمنياً للقضاء على الخطر؛
 - يتيح/يوفر الفرصة لتحقيق تخفيض كبير في استعمال الزئبق في المنتجات والتجارة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في الزئبق على المستوى العالمي؛
 - يمكن أن يقلل بفعالية من الانبعاثات الناجمة من العمليات الصناعية.

ألف - الخيارات المحتملة للصكوك الملزمة قانونياً

١٥ - تفضل هذه المنطقة اتخاذ صك ملزم قانونياً^(٢)

اتفاقية قائمة بذاتها

المزايا:

- يمكن أن يتخذ القرار مجلس الإدارة في عام ٢٠٠٩؛
- هناك احتمال لوضع تدابير بشأن جميع الأولويات العالمية؛
- احتمالان إما لتنفيذ صك مالي جديد أو استعمال صكوك مالية قائمة؛
- احتمال توسيع نطاقه إلى مدى أكبر (إدخال معادن ثقيلة أخرى، ومواد ثابتة ومترابطة أحياناً وسمية وغير عضوية)؛
- قد تنخرط حكومات أكثر في عملية المفاوضات، مما ينتج عنه دراسة أوسع للمسائل.

المساوى:

- قد يتطلب هيكل أساسي جديد (يمكن إنشاؤه بالتآزر مع اتفاقيات كيميائية أخرى)؛
- قد يتطلب آلية مالية جديدة.

بروتوكول لاتفاقية استكهولم

المزايا:

- يقوم على أساس صك مطبق على أرض الواقع وله هيكله الأساسي الضروري.

المساوى:

- توقيت المفاوضات يتوقف على قرارات مؤتمر الأطراف وليس على قرارات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- قرارات مؤتمر الأطراف بشأن إقرار المفاوضات يجب أن تتخذ بتوافق الآراء؛
- قد يحد من النطاق في المواد التي لها خواص مشابهة لخواص الملوثات العضوية الثابتة؛
- الإطار القانوني ليس واضحاً في كليته.

(٢) لم يتم التوصل في المناقشة الإقليمية إلى نتيجة حول الشكل المفضل، ولذا قررت المنطقة جمع بعض الآراء فيما يتعلق بشكلي الصكين الملزمين قانونياً الجاري بحثهما حالياً.

ثالثاً - الاتحاد الأوروبي: لماذا نختار اتفاقاً بيئياً متعدد الأطراف بشأن الزئبق؟ الهيكل المحتمل لاتفاق بيئي متعدد الأطراف بشأن الزئبق

١٦ - تقدم هذه الورقة اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن استعراض وتقييم خيارات المكافحة العالمية الفعالة للزئبق، والمساهمة في وضع توصيات واضحة كمدخل من أجل صنع القرارات في الدورة المقبلة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٧ - وي طرح ما يلي ذكره ميزات إيجاد سلطة قانونية للأعمال المنسقة دولياً بشأن الزئبق، ويقترح هيكلًا محتملاً لاتفاق بيئي متعدد الأطراف. ويتمثل الهدف الشامل لذلك في حماية صحة البشر والبيئة من إطلاق الزئبق ومركباته بواسطة تدنية إطلاقات الزئبق الاصطناعية في الهواء والماء والأرض، والقضاء عليها عالمياً في نهاية الأمر، إن أمكن ذلك عملياً.

لماذا نختار اتفاقاً بيئياً متعدد الأطراف بشأن الزئبق؟

١٨ - بعد أن قام الاتحاد الأوروبي بتحليل مختلف الخيارات بشكل شامل ودقيق، فإنه يدعو إلى وضع اتفاق بيئي متعدد الأطراف بشأن الزئبق لأن بمقدور مثل هذا الاتفاق أن:

- يغطي بمرونة جميع مراحل دورة حياة الزئبق، من الإنتاج (المتعمد وغير المتعمد) واستخداماته إلى الإطلاقات والمخزونات والنفايات. ولذلك، فإن الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف يمكن أن يسفر عن تخفيض كبير في الطلب على الصعيد العالمي، حيث تزايد أسعار الزئبق؛
- يمكن البلدان من تنفيذ تدابير متصلة بالتجارة للحد من انبعاثات الزئبق بطريقة متعددة الأطراف ومتفق عليها بشفافية وغير تمييزية، امتثالاً للمادة العشرين من اتفاقية الغات وقواعد منظمة التجارة العالمية ذات الصلة الأخرى؛
- يوفر نهجاً دولياً متنسقاً حيث أن الزئبق، مثله في ذلك مثل الملوثات العضوية الثابتة، مادة ثابتة ومتراكمة عضوياً وسمية إيكولوجياً وبشرياً، ولها خواص انتقال بعيد المدى؛
- ينص على عملية توجيهية ملزمة عالمياً لإزاء المشاكل البيئية العابرة الحدود تستند إلى توافق آراء جميع البلدان وتتفق مع القانون الدولي، ومن ثم تخلق سلطة تشريعية على الأجل الطويل بطريقة متوازنة إلى جانب الرصد العالمي والامتثال الفعال؛
- يوجد مجالاً للمنافسة التريهة لجميع أصحاب المصلحة ومن ثم ينشئ حوافز للتنمية المستدامة وتطبيق تكنولوجيات وبدائل للزئبق صديقة للبيئة. ولا يمكن لجميع الشركاء، وعلى وجه الخصوص القطاع الخاص، أن تعتمد على طلب مستقر وطويل الأجل على تلك التطورات إلا من خلال إطار قانوني متفق عليه بصورة عالمية؛
- يدعم قيام الحكومات التي تتبع مثل هذا الإطار بإدراج الزئبق في أولوياتها الوطنية واتخاذ إجراءات أخرى للوفاء بالتزامات الإطار. ومن ثم فإن اتفاقاً بيئياً متعدد الأطراف يكفل

مشاركة واسعة أيضاً من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، إلى جانب وضع حوافز للملكية وبناء القدرات، ومن ثم يساعد في التحكم في مشكلة الزئبق عالمياً؛

- يعزز التعاون والتنسيق فيما بين اتفاق بيئي متعدد الأطراف بشأن الزئبق ونهج الإدارة الدولية الأخرى للمواد الكيميائية، مستفيداً من أي نواتج نهائية للعملية التي يجري القيام بها في الوقت الراهن. بموجب اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم؛
- يحظر بفعالية أي استخدام غير مستصوب للزئبق؛
- يشجع على التزام مالي طويل الأمد من قبل الجهات المانحة للحد من انبعاثات الزئبق على صعيد عالمي. وبالنظر إلى ندرة الموارد المالية، فإن الاستعداد لتقديم دعم مالي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال المؤهلة لن يتوقف على السياسات اليومية من جانب الحكومات المانحة.

١٩ - وفيما نسلم بما أسفرت عنه الشراكات الطوعية وغيرها من المبادرات الطوعية من نواتج جيدة، فإن الخبرة أظهرت أن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تعتبر أدوات ملائمة لتغطية المسائل الطويلة الأجل التي يتعين معالجتها بطرق متعددة لكفالة التنفيذ الناجح الذي يشمل الكثير من الحكومات ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من أصحاب المصلحة.

الهيكل المحتمل لاتفاق بيئي متعدد الأطراف بشأن الزئبق

٢٠ - ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب، بدون استباق لما قد يسفر عنه مواصلة النظر في المضمون التفصيلي للاتفاق البيئي المتعدد الأطراف بشأن الزئبق، عن تأييده للهيكل التالي (الذي يستند إلى الفقرة ١٠ من الوثيقة ٤/٢).

٢١ - قد يحتوي اتفاق بيئي متعدد الأطراف على مستويات مختلفة من التزامات الأطراف بهذا الاتفاق فيما يتعلق بالأعمال المحددة لمعالجة التحديات العالمية التي يخلقها الزئبق. فقد تكون هناك تدابير إلزامية متفق عليها (مثلاً، "تعمل الأطراف على ..")، محددة على صعيد عالمي، وتدابير استثنائية تعطي الدول حرية حركة في تنفيذها على الصعيد الوطني (مثلاً، "تعمل جاهدة على ..")، "تعمل، بقدر الإمكان"، "ينبغي"، إلى آخره، وتدابير طوعية (مثلاً، "يجوز أن ..") لكي تأخذ في الاعتبار بالاهتمامات والأحوال الخاصة للأطراف.

٢٢ - وأخيراً، سيتم إعداد اتفاق بيئي متعدد الأطراف بشأن الزئبق بطريقة تعزز من التعاون والتنسيق فيما بين الأمانة والصكوك القائمة في مجال المواد الكيميائية والنفايات، استناداً إلى أي نتائج نهائية للعملية التي يجري القيام بها في الوقت الراهن. بموجب اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم.

<p>التعبير عن الالتزام السياسي</p> <p>مبادئ الإطار ونطاقه</p> <p>الهدف: "حماية صحة البشر والبيئة من إطلاق الزئبق ومركباته بواسطة تدنية إطلاقات الزئبق الاصطناعية في الهواء والماء والأرض، والقضاء عليها عالمياً في نهاية الأمر، إن أمكن ذلك عملياً."</p>	<p>ألف - العناصر التي تشكل إطار المسألة</p>
<p>خفض عرض الزئبق</p> <p>خفض الطلب على الزئبق في المنتجات والعمليات</p> <p>الحد من التجارة الدولية في الزئبق</p> <p>خفض انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي أو القضاء عليها</p> <p>تحقيق الإدارة السليمة بيئياً في النفايات المحتوية على الزئبق</p> <p>إيجاد الحلول السليمة بيئياً لتخزين الزئبق</p> <p>إصلاح المواقع الملوثة القائمة</p> <p>زيادة المعرفة</p>	<p>باء - الإجراءات المحددة للتصدي للتحديات التي يشكلها الزئبق</p>
<p>تبادل المعلومات وتوعية الجمهور</p> <p>استراتيجيات التنفيذ</p> <p>الرصد وتقديم التقارير والاستعراض</p> <p>الموارد المالية والمساعدة التقنية</p> <p>تقييم الفعالية واستعراض الالتزامات</p>	<p>جيم - الترتيبات المتصلة بالتنفيذ</p>
<p>الإرشاد السياساتي أو عملية الإشراف</p> <p>الخدمات الإدارية</p>	<p>دال - الإرشاد السياساتي والإدارة</p>

رابعاً - توفالو، جامايكا، جزر القمر، الجمهورية الدومينيكية، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سورينام، سيشيل، كيريباتي، مدغشقر، موريشيوس وهاييتي

٢٣ - بمناسبة انعقاد الاجتماع الثاني للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالزئبق في نيروبي، بكينيا، في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٤ - نحن، الدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الصغيرة، نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء الآثار الضارة الناجمة عن الزئبق بصحة البشر، وبالأخص في المجتمعات الضعيفة، وبسلامة البيئة.

- ٢٥ - إذ نسلّم بأنّ الوضع العالمي فيما يتعلّق بالزئبق لا يمكن التصدي له بفعالية إلاّ من خلال مواجهته على كافة المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.
- ٢٦ - وإذ نسلّم أيضاً بأهمية الدور الذي يقوم به جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية، في التصدي بفعالية للوضع فيما يتعلّق بالزئبق، ونؤيّد في هذا الصدد ضرورة أن يتعاون أصحاب المصلحة كلّهم من أجل تيسير الأخذ بنهج متكامل ومنسق في معالجة الزئبق.
- ٢٧ - نرحّب بوضع عناصر الشراكة العالمية بشأن الزئبق بصيغتها الواردة في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.2/8.
- ٢٨ - ونلتزم بمواصلة المشاركة بنشاط في المناقشات الدائرة والإجراءات المتّخذة على المستوى العالمي من أجل وضع نهج فعّال في التصدي للحالة العالمية المتعلقة بالزئبق.
- ٢٩ - ونبرز التّحديات والقيود والاحتياجات الخاصة التي تُواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بحسب ما جاء في برنامج عمل بربادوس لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وفي استراتيجية موريشيوس بشأن مواصلة تنفيذ خطة تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٣٠ - ونلاحظ بقلق بالغ احتمال حدوث تلوث بالزئبق لغذاء سكان العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية ومن الاقتصادات الصغيرة، وأساسه الأسماك، ناجم عن مصادر التلوث المحلية والدولية البشرية المنشأ.
- ٣١ - ونلاحظ أيضاً الأثر الاقتصادي السلبي المحتمل الذي قد يُلحقه التلوث بالزئبق بصناعة صيد الأسماك في تلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الصغيرة التي تعتمد على المتاجرة الدولية بالمنتجات البحرية.
- ٣٢ - ونطلب مساعدة المجتمع الدولي من أجل زيادة تعزيز ضوابط حماية حدودنا من أيّ توريد غير مرغوب فيه للزئبق و/أو المواد التي تحتوي على الزئبق، قد يطرأ نتيجة لأيّ برنامج للتخلّص التدريجي يُنفذ من أجل التصدي للحالة العالمية فيما يتعلّق بالزئبق.
- ٣٣ - ونسلّم بالتنوّع الاقتصادي داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الصغيرة وبمختلف قدرات فرادى الدول على التصدي بفعالية للوضع فيما يتعلّق بالزئبق.
- ٣٤ - ونسلم بأنّ أيّ نهج يُوضَع على المستوى الدولي لمعالجة الزئبق يجب أن يُنسق ويتعاون مع الاتفاقيات القائمة بشأن المواد الكيميائية، أي اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم وبروتوكول مونتريال وكذلك للشراكة العالمية بشأن الزئبق لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمبادرات ذات الصلة التابعة للمنظمات الحكومية الدولية.

٣٥ - وندعو إلى أن يتم إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل مساعدتها على تقييم المخاطر وإدارتها، وأن تراعى في ذلك القيود الملازمة ذات الصلة بصغر حجم الرقعة الأرضية ومحدودية القدرات التقنية والمالية والبشرية.

٣٦ - وندعو إلى توسيع مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الصغيرة في المناقشات والإجراءات المقبلة بشأن الزئبق على كافة المستويات.

٣٧ - ونحن، الدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الصغيرة، ندعو إلى القيام بما يلي:

(أ) تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة وفق ما يجيزه المبدأ ٧ من إعلان ريو وكذلك مبادئ إعلان ريو الأخرى، بما في ذلك النهج التحوطي ومبدأ تغريم الملوث وحق المجتمع المحلي في المعرفة عند تنفيذ الأنشطة المتصلة بالزئبق؛

(ب) واعتماد مفاهيم مثل الوصاية على المنتجات ومسؤولية المنتج الممدة، في معالجة الحالة العالمية المتعلقة بالزئبق؛

(ج) والمسؤولية التقنية المشاركة في إدارة النفايات الخطرة بما في ذلك النفايات المحتوية على الزئبق ومركبات الزئبق والمنتجات المحتوية على الزئبق. وفي هذا الخصوص، تُسلط الضوء على التحدي الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية في التخزين السليم بيئياً للأجل المتوسط والأجل الطويل، وكذلك في التخلص من الزئبق ونفايات الزئبق؛

(د) والحصول على بدائل ميسورة مأمونة بيئياً للمنتجات والعمليات المحتوية على الزئبق؛

(هـ) والشروع في ترتيبات مالية وافية ومتاحة ومستدامة تكون مكرسة للأنشطة المتصلة بالزئبق. وفي هذا الخصوص، يعتبر الصندوق المتعدد الأطراف المنشأ بموجب بروتوكول مونتريال مثلاً يجتذى؛

(و) وبرامج لبناء القدرات للقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والتنظيمات الأهلية؛

(ز) وتطوير، وحيث يلزم، تحسين وتقوية آليات وشبكات التثقيف والتوعية بشأن القضايا المتصلة بالزئبق.

٣٨ - ونحن، الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، ندرك الحاجة إلى عمل عاجل ومركز ومنسق على المستوى الدولي لمعالجة المسائل المتصلة بالزئبق.

٣٩ - وفي رأينا أن الأولويات الموجزة في مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٣/٢٤ الذي تشمل استجابته الشروع في:

١' وضع أهداف وجداول زمنية للخفض؛

٢' ومعايير/تقييدات للمنتجات؛

٣' ومواعيد نهائية وجداول للإزالة المرحلية؛

٤' واستراتيجيات للتنفيذ؛

٥' وتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم، تستحق عملاً عالمياً مركزاً ومنسقاً يمكن أن ينجز على أفضل وجه من خلال صك ملزم قانونياً، لا من خلال ترتيبات طوعية.

٤٠ - ولذلك، فإننا نوصي بوضع صك دولي مستقل ملزم قانونياً وتنفيذه للتصدي للحالة العالمية المتعلقة بالزئبق. ونوصي أيضاً بأن تتبع، خلال المرحلة المؤقتة من التفاوض بشأن الصك الملزم قانونياً التدابير الطوعية، بما في ذلك الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف والمبادرات الوطنية. ويمكن لنتائج هذه التدابير أن تساعد في تزويد المفاوضات بشأن وضع الصك الملزم قانونياً بالمعلومات. وينبغي أن يتضمن الصك الملزم قانونياً أحكاماً يمكن أن تستوعب ملوثات شبيهة أخرى في المستقبل، إذا لزم الأمر.

٤١ - ونحن نسلّم بأنه يمكن إنشاء وتنفيذ ترتيبات شراكة بموجب صك ملزم قانونياً. غير أنه ينبغي أن يكون الصك الملزم قانونياً وترتيبات الشراكة بموجبه، داعماً إحداهما للآخر.

٤٢ - ونحن نسلّم أيضاً بأن وضع أي صك ملزم قانونياً للتصدي للحالة العالمية المتعلقة بالزئبق وتنفيذه بنجاح سوف تتطلب دعماً كاملاً ومستمراً من جميع أصحاب المصلحة.

خامساً - اقتراح مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية: الهيكل البرنامجي والتنظيمي بشأن الزئبق

ألف - صك طوعي استراتيجي شامل

٤٣ - تقترح الولايات المتحدة أن يحال إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في اجتماعه في شباط/فبراير ٢٠٠٩، الإطار الطوعي الموسع التالي - الهيكل البرنامجي والتنظيمي بشأن الزئبق (الهيكل) - للنظر فيه. فإذا اعتمد هذا الإطار، أمكن البدء فوراً في التنفيذ مما يتيح تعاوناً دولياً سريعاً ومركزاً، وبناء القدرات، وتمويلاً والتزامات ذات مغزى صوب تحقيق تخفيضات في الزئبق.

٤٤ - ومن شأن الهيكل أن يرسي نطاقاً للعمل وأن يطلب إلى شعبة الكيماويات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تعمل بوصفها أمانة الهيكل. ويحدد المشاركون مجالات الأولوية للتعاون والمساعدة الدوليين، مثل الانبعاثات، والاستخدام في المنتجات والعمليات، والإمدادات، مستخدمين مقرر مجلس الإدارة ٣/٢٤ كأساس يستندون إليه. ويمكن أيضاً تحديد مجالات إضافية تنطوي على تخفيضات محتملة في الزئبق كمجالات للمساعدة التقنية وتشارك أفضل الممارسات. كما يمكن توجيه دعوة إلى الأطراف في اتفاقية روتردام للشروع في عملية إخضاع الزئبق الأولي لإجراءات الموافقة المسبقة عن علم.

١ - أهداف خفض الزئبق

٤٥ - يضع الهيكل أهدافاً وأطراً زمنية عالمية لخفض الطلب على الزئبق وخفض انبعاثاته، على أسس قطاعية محتملة، ويكون على علم بها إلى المدى الملائم من خلال الأهداف والمقاصد التي يجري وضعها عن طريق الشراكة العالمية الخاصة بالزئبق لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو أي جهود أخرى ذات

صلة بالموضوع. ويمكن للحكومات أن تحدد إجراءات الأولوية المحلية للمساهمة في أهداف خفض العالمية في قطاعات محددة، وبعد ذلك يمكن تنفيذ هذه الإجراءات من خلال خطط وطنية، مع تقارير مرحلية سنوية.

٢ - الخطط الوطنية

٤٦ - يوافق المشاركون على وضع خطط وطنية تساهم في الأهداف العالمية لخفض الزئبق. ويمكن أن تُحدد أفضل الممارسات أو التكنولوجيات المناظرة في الخطة الوطنية وأن تُعتمد مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الوطنية في البلد المعين. وتُقدم هذه الخطط إلى الأمانة، التي تجري موافقتها بصورة منتظمة بمعلومات مستكملة عن الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطط الوطنية.

٣ - صندوق الزئبق

٤٧ - يوافق المشاركون على تمويل سنوي يُقدر بمبلغ ٢٠ مليون دولار لكل من السنوات الأربع الأولى، على أن يستعرض مقدار هذا التمويل بعد ذلك كل أربع سنوات. ويمكن أن يشمل المساهمون في الصندوق الاقتصادات الناشئة الرئيسية. ويمكن للبلد الذي يطلب المساعدة أن يقدم مشاريعه إلى صندوق الزئبق من أجل التنفيذ. وتحدد المشاريع الدعم الحكومي المحلي العيني والمباشر (٥٠ في المائة على الأقل) في المشروع، والخطط الموضوعة للمحافظة على التقدم المحرز. ويمكن أيضاً تقديم المشاريع إلى الصندوق عن طريق مؤسسات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، أو من خلال الشراكة العالمية الخاصة بالزئبق التي سيعمل كل منها بوصفه وكالة منفذة في إطار الصندوق.

٤ - الهيئة الإدارية - المجلس الاستشاري الاستراتيجي المعني بالزئبق

٤٨ - ينشئ الهيكل مجلساً استشارياً استراتيجياً معنياً بالزئبق بوصفه هيئة إدارية. ويكون هذا المجلس مفتوحاً لكل الحكومات المهتمة بالموضوع ويجتمع مرة كل سنتين في وقت واحد مع المنتدى البيئي الوزاري العالمي، ويعتمد نظامه الداخلي الخاص به بتوافق آراء الحكومات في اجتماعه الأول.

٤٩ - ومن شأن المجلس الاستشاري الاستراتيجي المعني بالزئبق أن ينشئ هيئة فرعية مؤلفة على نحو متوازن من ١٠ بلدان متبرعة و ١٠ بلدان مستفيدة، تجتمع مرتين في السنة وتناط بها المسؤوليات التالية: تقديم المشورة على أساس منتظم للمجلس الاستشاري؛ وإدارة صندوق الهيكل البرنامجي والتنظيمي بشأن الزئبق؛ ووضع مبادئ توجيهية للمشاريع المنفذة في إطار الصندوق واستعراضها وإقرارها؛ وإنشاء أفرقة تقنية لتطوير أفضل الممارسات واستعراض الخطط الوطنية وما تحزره من تقدم صوب تحقيق أهداف الهيكل. ويجري إطلاع الهيئة الفرعية على عمل الشراكة العالمية وعمل الفريق الاستشاري للشراكة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

٥ - مساهمة الشراكة العالمية الخاصة بالزئبق لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفريق الاستشاري للشراكة

٥٠ - سوف تعمل الشراكة العالمية الخاصة بالزئبق لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفها الساعد المنفذ لتطوير المشاريع الممولة من صندوق الزئبق ومن المصادر الأخرى. وسوف تستمر المشاريع الجارية بالفعل أو المشمولة في مجال خطط عمل بموجب الشراكة العالمية بشأن الزئبق. وسوف يُعترف بالدور الجاري للفريق الاستشاري للشراكة في إدارة عمل الشراكة، بما في ذلك: استعراض التقدم المحرز نحو الأهداف وتنفيذ خطط العمل؛ وكفالة الثبات في تطبيق المبادئ التوجيهية للتشغيل؛ وفي التقرير عن الأنشطة.
